الأمم المتحدة A/51/PV.88

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٨٨
الثلاثاء، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل ..... (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ١٦ من جدول الأعمال

تعيين الأمين العام للأمم المتحدة

رسالة من رئيس مجلس الأمن إلى رئيس الجمعية العامة (A/51/732)

مشروعا القرارين (A/51/L.66، A/51/L.67)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام: السيد الرئيس، أصحاب المعالي، سيداتي وسادتي. أبدأ حديثي إليكم اليوم بشعور عميق من الامتنان والتقدير. فتحية لكافة الدول الأعضاء في هذه المنظمة؛ وتحية خاصة وعرفان وامتنان لرؤساء الدول والحكومات الذين كرموني بتأييدهم ومساندتهم؛ وتحية خالصة وامتنان للسادة الوزراء والمندوبين الدائمين وأعضاء الوفود لما لقيته من دعم ومساندة؛ تحية لكبار المساعدين الذين رافقوني في مهامي خلال السنوات الماضية؛ تحية لكل من ساهم وساند في الحفاظ على مصداقية الأمم المتحدة وعلى استقلالية دورها.

(تكلم بالإنكليزية)

قبل خمسة أعوام أنيطت بي مسؤوليات منصب الأمين العام. وأنا ممتن أن أنال شرف خدمة شعوب الأمم المتحدة خلال تلك الفترة. وأنا اليوم فخور بالطريقة التي استجابت بها الأمم المتحدة للتحديات في تلك السنوات الصعبة.

لقد كتب لي القيام بالمهمة الصعبة، مهمة قيادة الأمم المتحدة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة. وكان القرن المقبل قد بدأ بالفعل، فالتحولات الكبرى لا تنتظر المواعيد الزمنية. وبدأت فترة الخمس سنوات الماضية بإحساس من التفاؤل والحماس. فالدول الأعضاء دعت الأمم المتحدة إلى العمل على مستوى لم يسبق له مثيل، من أجل السلام والتنمية وتحقيق الديمقراطية والإصلاح.

وكان أول ما قمت به من أجل السلام بوصفي الأمين العام، التوقيع في تشابولتيبيك يوم ١٦ كانون الثاني/يناير

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-87116
9687116

١٩٩٢ على اتفاق السلام في السلفادور، وكان انجازا عظيما لسلفي العظيم السيد بيريز دي كوييار.

واجتمع مجلس الأمن على مستوى القمة لأول مرة في التاريخ، يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

وأثار تقريري الذي صدر في أيار/مايو ١٩٩٢، "خطة للسلام"، مناقشة دولية حول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام والمفهوم الجديد وهو بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

ومن السلفادور إلى كمبوديا وإلى أنغولا وموزامبيق، قامت الأمم المتحدة بتكييف مهمة الأمم المتحدة لحفظ السلام مع أشكال من الصراع لم يسبق لها مثيل.

وأتيحت للتنمية أيضا فرصة جديدة. فقد أدى تراجع حدة التوترات العقائدية وفوائد السلام المتوقعة إلى إنعاش الآمال في التعاون الإنمائي. وتمخضت قمة الأرض التاريخية في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ عن خطة عالمية كانت الأولى من نوعها - وهي جدول أعمال القرن ٢١ - لإقامة شراكة جديدة ومنصفة لتحقيق التنمية المستدامة.

وأضحى إرساء الديمقراطية من السمات الجديدة لعمل الأمم المتحدة. فقد لجأت الدول الأعضاء، الجديدة والقديمة، إلى الأمم المتحدة طلبا للدعم لتحقيق الديمقراطية. وطورت الأمم المتحدة بسرعة مقدرتها على توفير المساعدة الانتخابية.

وكان من الواضح لي عندما توليت منصب الأمين العام أنه لا بد للأمم المتحدة أن تمر بتغيير شامل. فقمت بتبسيط هياكل الأمانة العامة وبدأت عملية إصلاح إداري. وهذا بدوره ولد المزيد من الطلب على إجراء إصلاحات جديدة.

وطوال الفترة التي اختتمت بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، كان الإصلاح هو موضوع الساعة. فقد قامت الحكومات والجامعات والمؤسسات بوضع مقترحات لإعادة الهيكلة وإعادة التنظيم.

ولكن السنوات الوسطى في نصف العقد هذا اتسمت باضطراب عميق. وحل الإحباط محل الأمل، فقد طلب إلى قوات حفظ السلام التصدي لأعمال الحرب، مما أدى إلى نكسات خطيرة. وكانت النكسة الأولى في الصومال، وهي التي أوهنت إرادة المجتمع العالمي في التصدي لجريمة إبادة الأجناس في رواندا. وفي البوسنة أيضا تجنبنا الخيارات الصعبة. وانقلب مفهوم حفظ السلام رأسا على عقب وزادت الأمور سوءا بسبب الفجوة الخطيرة بين المهام الموكلة للمنظمة والموارد المتاحة لها. وتجمد، بل انخفض حجم المساعدة المقدمة للبلدان النامية. وتحولت الموارد اللازمة للتنمية الطويلة الأجل إلى جهود الطوارئ. وكانت أفريقيا هي الضحية الأولى.

وبالرغم من الآمال العظيمة في إحلال الديمقراطية، ظهر اتجاه مضاد. فقد بلغت الانتهاكات المريعة لحقوق الإنسان مستويات لم يسبق لها مثيل. وبرزت على السطح أهوال التطهير الإثني. وقد أثبتت عملية إحلال الديمقراطية في بعض البلدان أنها أصعب مما كان متوقعا. مما تمخض عن عدم الاستقرار السياسي والفوضى الاجتماعية وخيبة الأمل الاقتصادية. وتباطأ إحلال الديمقراطية في بعض الحالات أو حتى تآكل.

وتبين أن الظروف اللازمة للقيام بإصلاح أساسي في الأمم المتحدة ليست موجودة بعد. فالقرارات اللازمة لهذه العملية تتجاوز كثيرا سلطة أي أمين عام. ولا يمكن أن يتحقق إصلاح واسع النطاق للأمم المتحدة إلا إذا اتفقت آراء الدول الأعضاء حول أهداف الإصلاح. وحتى يتحقق توافق الآراء هذا، وإلى أن تبرز الإرادة السياسية اللازمة لاتخاذ قرارات صعبة وإصلاح الآلية الحكومية الدولية جنبا إلى جنب مع هياكل الأمانة، ستكون عملية إجراء إصلاح مؤسسي كبرى أمرا بالغ الصعوبة. وطوال هذه الفترة من الإحباط، ظلت الأزمة المالية للمنظمة تمثل عقبة كأداء في سبيل الإصلاح.

وقد بدأت الأمم المتحدة الآن تنضو عنها الشعور بخيبة الأمل. فقد ولدت الذكرى الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة تأكيد التزام الدول الأعضاء بشكل باهر بمنظمتها العالمية. ويبدو أن شعورا جديدا بالنضج يعتبر الآن أمرا ممكنا. فقد بدأنا استعادة منطق حفظ السلام في إطار الأمم المتحدة وتوضيح نهجنا بالنسبة لمجموعة

من الأدوات الواردة في الميثاق. كما أن تقسيم العمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية آخذ في التحسن.

وكما وصفت الأمر أمام قمة ليون لمجموعة السبعة في حزيران/يونيه الماضي، تعمل الأمم المتحدة الآن عن كثب مع مؤسسات بريتون وودز بشأن سياسة التنمية والمشاريع الميدانية. وكانت ذروة هذا الجهد المبادرة الخاصة على مستوى المنظومة بأسرها بشأن أفريقيا، التي كان لي شرف إطلاق شرارتها الأولى في وقت سابق من هذا العام. وبدأت تتشكل سياسة عالمية جديدة لتوافق الآراء. وكان مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية، ومؤتمر فيينا المعني بحقوق الإنسان، ومؤتمر يوكوهاما المعني بخفض الكوارث الطبيعية، ومؤتمر القاهرة المعني بالسكان والتنمية، ومؤتمر نابولي المعني بالجريمة عبر الحدود الوطنية، ومؤتمر بربادوس المعني بتنمية البلدان الجزرية الصغيرة، ومؤتمر كوبنهاغن المعني بالتنمية الاجتماعية، ومؤتمر بيجين المعني بالمرأة، ومؤتمر اسطنبول المعني بالمستوطنات البشرية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد التاسع) المعني بالعولمة والتحرير في جنوب أفريقيا، كانت كل تلك المؤتمرات مكرسة لتحسين أحوال معيشة الإنسان.

وقد ولدت سلسلة المؤتمرات هذه، في جملتها، بعدا جديدا تماما للتعاون الدولي. لقد مهدت السبيل لعودة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي إلى تبوء المكان اللائق في جدول أعمال الأمم المتحدة، باعتبارهما هدفا رئيسيا للمنظمة نفسها وشرطا مسبقا لتحقيق السلام والتقدم الدائمين. هذا هو مفهوم الميثاق. وهذا هو المفهوم الذي ناضلت مجموعة لـ ٧٧ نضالا طويلا وشاقا للدفاع عنه، ويجب أن يكون هذا الهدف الرئيسي من وراء تحقيق مزيد من الإصلاح للمنظمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وبالنسبة لإحلال الديمقراطية، ثمة نهج أكثر شمولا وفعالية يتشكل في الأمم المتحدة. وتقدم الأمم المتحدة اليوم، فيما يتجاوز المساعدة في عقد انتخابات حرة ونزيهة، مجموعة من أشكال المساعدة، تتراوح بين خلق ثقافة لنشر الديمقراطية وبناء المؤسسات. ولا بد لكي تتحقق الديمقراطية في بلد ما وتنجح بمرور الوقت، من أن تساندها عملية إحلال الديمقراطية فيما بين الأمم. ويظل إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام الدولي من بين أخطر المهام التي تواجهنا في المستقبل.

لقد ولدت السنوات القليلة الماضية إدراكا جديدا وعلى نطاق واسع بأن الإصلاح قادم لا محالة. وقد بدأنا نشهد الطريق أمامنا. فالأدوار والمسؤوليات أضحت مفهومة بشكل أكثر وضوحا. وينظر الآن إلى القضايا الرئيسية المتعلقة بإصلاح المؤسسات الحكومية الدولية فيما يخص مجلس الأمن، والأنصبة المقررة وديون حفظ السلام على أنها مترابطة. وترد الآن مقترحات من جانب الدول الأعضاء لتسوية المتأخرات.

والأهم من ذلك كله، يوجد إدراك جديد بأن الإصلاح ليس غاية في حد ذاته. فالإصلاح الذي يسعى إلى تحويل الأمم المتحدة عن مسؤولياتها الأساسية بموجب الميثاق يمكن معارضته على نحو مشروع. والمحك في الإصلاح الحقيقي هو ما إذا كان الإصلاح سيؤدي إلى تحسين مقدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بتلك المسؤوليات والنهوض بالأهداف المشتركة لشعوب الأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

لقد توقفت مسيرة الهبوط. وبدأت الأمم المتحدة في الظهور بشكل أكثر نضوجا في نظرتها وتطلعاتها وأقدر على الانجاز؛ أمم متحدة لا تدرك إمكانياتها فحسب، ولكن تدرك أيضا حدودها. فالحماس، وعدم الوهم والواقعية: كل هذا شكل تاريخ الأمم المتحدة على مدى السنوات الخمس الماضية.

فلننظر الآن إلى المستقبل. هناك مشاكل قديمة يبدو أنها قد حلت. ولكن ظهرت مشاكل جديدة ومشاكل قديمة في أشكال جديدة. ويرى البعض العالم أكثر أمنا. ولكن بالنسبة لآخرين كثيرين، أضحى الدمار، والموت واليأس أكثر شيوعا. ويلمس البعض آثار التقدم الاقتصادي وهو يمضي قدما، ولكن بالنسبة لأعداد ضخمة من البشر، فإن الفقر المدقع يسحق الأمل في كل بعد من أبعاد الحياة الشخصية والمجتمعية.

إن الكيفية التي يستفيد بها العالم من الأمم المتحدة في السنوات القليلة المقبلة يمكن أن تؤثر في مجرى الشؤون العالمية لأجيال كثيرة مقبلة.

وأول ما يتبادر إلى الذهن تلك الأزمة المالية المستمرة. ولقد قال سلفي لهذه الجمعية في خطابه

الأخير، ولا بد لي أيضا من أن أذكر أنني لم أتمكن من حل الأزمة المالية. وهذا تهديد لمستقبل الأمم المتحدة بدأ قبل ما يزيد على عقد من الزمن. ونحن نعرف سببها ونعرف ما نحتاج إليه لإنهائها. وهي ليست نتيجة سوء إدارة، وإنما نتيجة النكوص عن الوفاء بالتزام تعاهدي.

ومع تعيين الأمين العام الجديد، ينبغي سداد جميع المتأخرات فورا حسب الوعود الكثيرة التي سيقت في الأشهر القليلة الماضية.

وإني إذ أودع هذه الجمعية العظيمة، أود أن أؤكد أنه ما من شيء أغلى ولا أهم بالنسبة للأمم المتحدة من سمعتها. وترتكز هذه السمعة على دعائم أربع هي: الحياد والإنصاف والكفاءة والإنجاز. وثمة مبدأ خامس هو الاستقلالية. وإذا أراد المرء أن يصف دور الأمين العام، فهو قبل كل شيء الاستقلالية. ويجب على من يشغل هذا المنصب ألا يُرى أبدا وكأنه يعمل بخوف أو يحاول أن يحابي دولة أو مجموعة دول. وإذا حدث ذلك، فإن جميع إمكانيات الأمم المتحدة ستذهب سدى. ويجب أن يكون ولاء الأمين العام دوليا ولا شيء سوى أن يكون دوليا. ويجب أن تكون الخدمة المدنية الدولية خدمة مدنية فعلا.

وإن أول شيء كنت أفكر فيه طوال الخمس سنوات الماضية، عندما استيقظ في الصباح هو مسؤوليتي بوصفي أمينا عاما، عن مثل الميثاق واستقلالية المنظمة ومصداقيتها.

(تكلم بالفرنسية)

وفي الختام، أتوجه بمشاعري نحو جميع الرجال والنساء ذوي النية الحسنة الذين عملت معهم طوال هذه السنوات الماضية في التصدي للصعوبات التي واجهناها جميعا سوية. وإنني أقدر كفاءتهم وتفانيهم ونكرانهم للذات. وكان علي أيضا أن أشيد في بعض الأحيان بما قدموه من تضحيات. إن هؤلاء الرجال والنساء جميعا الذين يكرسون حياتهم للمصالح العامة للمجتمع الدولي هم الثروة الحقيقية - هم المستقبل الحقيقي - لهذه المنظمة العالمية. وإنني أؤكد لهم اليوم عظيم احترامي وعميق امتناني.

وأود بصفة خاصة أن أهنئ الأمين العام الجديد للأمم المتحدة، كوفي عنان، الذي خدم هذه المؤسسة لسنوات عديدة بمثابرة وكفاءة وطاقة كبيرة. وإنني مقتنع بأن ما يتحلى به من خبرة متنوعة سيكون مفيدا في حل المشاكل التي سيواجهها وفي الدفاع عن مصالح الأمانة العامة وجميع موظفي هذه المنظمة العالمية.

وأخيرا، أود أن أشكر الجمعية العامة التي أناطت بي قبل خمس سنوات هذا المنصب الرفيع الذي أتاح لي فرصة مواصلة العمل الذي كنت أقوم به منذ فترة طويلة في خدمة السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

ويمكنكم أن تعتمدوا عليّ في مواصلة وضع طاقاتي في خدمة المثل العليا للميثاق. ويمكنكم أن تعتمدوا عليّ في مواصلة الدفاع عن الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر الأمين العام.

معروض على الجمعية العامة الوثيقة A/51/732 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس الأمن. ويذكر الأعضاء أنني في ذلك اليوم نفسه بعثت نسخا من تلك الرسالة بالفاكس إلى جميع البعثات الدائمة. وفي هذا الصدد، أعطي الكلمة لرئيس مجلس الأمن الذي سيرفع تقريرا إلى الجمعية العامة عن العمل الذي أنجزه المجلس بشأن هذه المسألة.

السيد فولتشي (ايطاليا) رئيس مجلس الأمن (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إنه لمن دواعي الشرف والاعتزاز أن أخاطب الجمعية العامة بوصفي رئيسا لمجلس الأمن عن شهر كانون الأول/ديسمبر لأنقل إليها توصية مجلس الأمن بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة.

لقد اتخذ مجلس الأمن في الجلسة ٣٧٢٥ التي عقدت بصفة سرية يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، قرارين باتفاق الآراء دون تصويت هما: القرار ١٠٩٠ (١٩٩٦) المتعلق بالتوصية بتعيين الأمين العام، والقرار ١٠٩١ (١٩٩٦) الذي يعرب عن التقدير للأمين العام الدكتور بطرس بطرس غالي.

وأتلو عليكم الآن نص القرارين. القرار ١٠٩٠ (١٩٩٦) ينص على ما يلي:

"**إن مجلس الأمن**،

"**وقد نظر** في مسألة التوصية المتعلقة بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة،

"**يوصي** الجمعية العامة بتعيين السيد كوفي عنان أمينا عاما للأمم المتحدة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١".

وينص القرار ١٠٩١ (١٩٩٦) على ما يلي:

"**إن مجلس الأمن**،

"**إدراكا منه** للدور الرئيسي الذي قام به الأمين العام الدكتور بطرس بطرس غالى في توجيه المنظمة في أدائه لمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

"**وإدراكا منه كذلك** للجهود الدؤوبة التي بذلها من أجل إيجاد حلول عادلة ودائمة لمختلف حالات النزاع والصراع في سائر أرجاء العالم،

"**وإذ يثني** على الإصلاحات التي بدأها والاقتراحات العديدة التي قدمها بشأن إعادة تشكيل دور وأداء منظومة الأمم المتحدة وتعزيزهما،

"١ - **يعترف** بمساهمة الأمين العام، الدكتور بطرس بطرس غالى في إحلال السلم والأمن وتحقيق التنمية على الصعيد الدولي، وبجهوده غير العادية لحل المشاكل الدولية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن جهوده من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع؛

"٢ - **يعرب عن بالغ تقديره** للأمين العام الدكتور بطرس بطرس غالى لإخلاصه لمقاصد ومبادئ الميثاق وتفانيه في تنمية العلاقات الودية بين الدول".

واسمحوا لي أن أضيف، نيابة عن أعضاء مجلس الأمن أيضا، أطيب تمنياتنا إلى السيد كوفي عنان وتأكيداتنا بأسمى آيات احترامنا للدكتور بطرس بطرس غالى.

إن السيد كوفي عنان، الذي يقدم اسمه الآن إلى الجمعية العامة لتتخذ قرارا بشأن تعيينه، ابن بارز من أبناء أفريقيا يدرك تماما أصول الأزمات التي يقع عالمنا فريسة لها وآثارها المدمرة في كثير من الأحيان. وقد أبدى في مناسبات عديدة القدرة على الاهتداء إلى طريق وسط نزيه ومحايد وفعال يمكن أن تتبعه الأمم المتحدة للمساعدة في التخفيف من التوترات الكامنة في صميم العديد من صراعات العصر.

إن سيرته المهنية تشهد على زهاء ثلاثين عاما من التفاني غير المنقطع تقريبا في أداء المهام المختلفة التي تؤديها الأمم المتحدة. فقد أناطت المنظمة والأمين العام بطرس بطرس غالى على وجه الخصوص المرة تلو المرة، مهام ذات مسؤوليات جسيمة وحساسية دبلوماسية بين يدي كوفي عنان القديرة. وكان السيد كوفي عنان المرة تلو المرة، على مستوى الثقة التي وضعت فيه. ولا يخالجنا شك في أنه بوصفه أمينا عاما سيلبي كل توقعاتنا بل ويتفوق فيها، وسينهض بواجباته بأكثر الطرق اتقانا وحيادا واستقلالية.

وفي الوقت ذته اسمحوا لي أن أقول إننا جميعا ندين بدين كبير جدا من الامتنان للدكتور بطرس بطرس غالى الذي ستبقى رؤيته للأمم المتحدة ورسالته القائمة على التفاهم المتبادل بين مختلف الشعوب والثقافات مصدر إلهام مستمر لمنظمتنا ولنا جميعا.

إن ما أسبغه هو وزوجته، ليا، على المنظمة من مكانة بارزة ورفعة خلال السنوات الخمس الماضية ليس سوى أحد مقاييس ما حققاه من نجاح باسمنا.

إن الدكتور بطرس بطرس غالى ترك تراثا سوف نسترشد به في مداولاتنا لسنوات إن لم يكن لأجيال مقبلة. والشهادة على جهوده الجبارة ماثلة أمام أعيننا جميعا في دراستيه الرائعتين، "خطة للسلام" و "خطة للتنمية" المتعلقتين بالمهمتين الرئيسيتين للأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): فيما يتصل بتوصية مجلس الأمن، نحن هنا بعد ظهر اليوم للنظر في مشروعي القرارين A/51/L.66، "تعيين الأمين العام للأمم المتحدة"، و A/51/L.67، "إشادة بالدكتور بطرس بطرس غالي".

ولعل الوفود تذكر أيضا أنه قد أتيحت الفرصة لرؤساء الوفود في وقت سابق من بعد ظهر اليوم للقاء مع المرشح الذي أوصى بتعيينه مجلس الأمن، وذلك قبل البت في البند ١٦ من جدول الأعمال.

ومعروض على الجمعية العامة مشروعا القرارين اللذان قدما بناء على مبادرة من رئيس مجموعة الدول الأفريقية ويحظيان بدعم سائر المجموعات الإقليمية الأربع.

ستنظر الجمعية العامة الآن في مشروعي القرارين. وستبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/51/L.66.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/51/L.66 بالتزكية؟

أعتمد مشروع القرار بالتزكية (القرار ٥١/٢٠٠).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/51/L.67.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/51/L.67 بالتزكية؟

أعتمد مشروع القرار بالتزكية (القرار ٥١/٢٠١).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أطلب من رئيس المراسم أن يصطحب الأمين العام المنتخب، سعادة السيد كوفي عنان، إلى المنصة.

اصطحب رئيس المراسم الأمين العام المنتخب، السيد كوفي عنان، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد اتخذنا قرارا في هذه اللحظة بتعيين الأمين العام القادم للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، كما سجلنا تقديرنا للإسهام الذي قدمه الدكتور بطرس بطرس غالي في عمل الأمم المتحدة. إن هذه لحظة ميمونة.

لقد تبوأ الدكتور بطرس بطرس غالي منصب الأمين العام للأمم المتحدة في وقت تغير لم يسبق له مثيل وتحول مستمر كبير في العالم. وبالرغم من كل التحديات، خدم الدكتور بطرس بطرس غالي الأمم المتحدة بتفان ونكران للذات وإحساس ثابت بالهدف. ولسوف نتذكر الدكتور بطرس بطرس غالي لإسهاماته الفكرية الرائدة في فهمنا للدبلوماسية الوقائية والتدخل الإنساني والبناء الديمقراطي للأمم ووضع اللبنات الأساسية في إصلاح منظومة الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها. لقد اختطت الأمم المتحدة تحت قيادته طريق التوصل إلى فهم أفضل للآثار المتعددة الأبعاد لعولمة العالم من خلال مجموعة من المؤتمرات العالمية. وسيكون ميراثه عونا لنا في السنوات المقبلة الحافلة بالتحديات.

وإنه لشرف عظيم لي، باعتباري رئيسا للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، أن أرحب نيابة عن جميع الدول الأعضاء بأميننا العام المنتخب. وهو والأمين العام الحالي من أبرز أبناء أفريقيا. والجمعية العامة، إذ تعينه في هذا المنصب الهام، تأخذ في الحسبان سجله الطويل الحافل بالمنجزات وفهمه لاحتياجات المنظمة في هذه المرحلة الحاسمة. وهو معروف لنا جميعا. ونحن نضع ثقتنا في قدرته على أن يضع رؤية للأمم المتحدة قادرة على الوفاء بتطلعات الدول الأعضاء وشعوب العالم، وأن يعمل على حماية تلك الرؤية.

وهذه ليست بالمهمة اليسيرة. فالميثاق ذاته لا يعطي تحديدا مفصلا لوظيفة الأمين العام فيما عدا إناطة المهمة الإدارية والسياسية للأمين العام. وعلى هامش هذا الموضوع، تتحدث الفقرة ١ من الفقرة ١١ (د - ١) لعام ١٩٤٦ بعبارة فيها تكلف وتمييز ضد المرأة يوصفها الأمين العام بأنه:

"رجل ذو مكانة بارزة وإنجازات رفيعة"

وقسم المنصب لا يلقي سوى قدر ضئيل من الضوء حين يشير إلى ممارسة الأمين العام لمهامه واضطلاعه بوظائفه بما يراعي مصالح الأمم المتحدة وحدها، وألا يطلب أو

يتلقى تعليمات من أي حكومة أو من أي سلطة أخرى خارجة عن الأمم المتحدة.

وفي ضوء هذه العبارات المبهمة، يبقى لنا نحن الدول الأعضاء وللأمين العام الجديد الاستفادة بأكبر قدر من اتجاه الأمم المتحدة إلى الغموض البناء، ورسم أبعاد الدور بدقة أكبر. والنقاش لن ينتهي، ولكن التقييم في نهاية المطاف لن يكون إلا على أساس أدائه لمهام منصبه بجميع أبعاده.

إن معاناة ونشوة وظيفة الأمين العام تشمل كل ما يمكن وما لا يمكن تحقيقه في الكفاح ضد القائمين على بناء الأمبراطوريات وضد البسطاء الذين يركنون مرتاحي البال على الأمم المتحدة دون اعتبار للمسائل المتعددة الأطراف. إن القيادة الحكيمة والمهارات الإدارية المكملة لها مطلوبة لإلهام الموظفين الملتزمين بالعمل بنزاهة وبإبداع لا يرقى إليهما الشك. ومع أن كثيرا منهم موظفون لامعون، فإن البعض يقعون ضحايا الروتين والبيروقراطية، ويصابون بالرعب خوفا من أي احتمال للتغيير. إن الأمم المتحدة لا ينبغي أن تكون مسيرة من قبل المانحين؛ فنحن لا نطمح للفوز بجائزة تقليد مؤسسات بريتون وودز. ومع أن الموارد المالية المحدودة قد تكون إحدى وقائع الحياة، فلا ينبغي أن يصبح الأمين العام متسولا، يستجدي الحكومات والهيئات التشريعية على حساب كل الأشياء الأخرى.

إن وظيفة الأمين العام قد أصبحت نقطة محورية للدبلوماسية الوقائية ومنبرا شامخا للتعبير عن وجهات النظر العالمية. وعلى الرغم من الأمين العام لا يمتلك إلا القليل من السلطات بالمعايير التقليدية، فإنه مع ذلك يملك سلطة الإقناع، لعلمه بأن الرسالة ستسمع حتى وإن كانت لا تحظى بالشعبية أو الارتياح. وتعلق الجمعية العامة أملها على أمين عام يتمتع بنظرة مستقلة في الدفاع عن الميثاق. يجب على الأمين العام أن يعبر عن رأيه وأن يعمل، بإخلاص وأمانة وحسن تقدير، من أجل المصلحة الدولية الأوسع، التي تتجاوز مصلحة أي بلد أو منطقة معينة، وترقى فوق مستوى الرضوخ لما تمليه القوة. ولكل عمل هام يتخذه الأمين العام بعد قانوني، ولئن كان نجاح هذه الأعمال ليس مكفولا بطابعها القانوني، فإن أي ابتعاد جسيم عن الولاية القانونية يسيء إلى الأمم المتحدة.

وكما قال السيد بيريز دي كوييار في عام ١٩٨٦

"إن الأمين العام يحمل أمانة مقدسة وهو الحارس لمبادئ الميثاق... [و] فهم دور الأمين العام فهما صحيحا يعني تقدير المهمة الكاملة للأمم المتحدة".

وفي نهاية المطاف، لا يهم أن يكون الأمين العام زعيما عالميا، ما دام قادرا على التأثير على آراء وقرارات زعماء العالم. وبتحمله هذه الأمانة المقدسة، فإن عليه أن يدافع عن المهمشين لا عن من يسببون تهميشهم ويفرضونه.

إن هذا المنصب لا ينال من سمو العملية الحكومية الدولية بأي شكل من الأشكال. واسمحوا لي أن أقول إننا كدول أعضاء نرى أنفسنا شركاء لا متنافسين. فالمنظمات المتعددة الأطراف والتعددية قادرة على العمل، وهي تعمل فعلا، عندما تؤمن الدول الأعضاء والأمانة العامة بأنها تعمل في إطار فريق واحد. إن السيد عنان يتولى منصبه في وقت تعاني فيه الأمم المتحدة من أزمة عميقة، حيث خزائنها كلها فارغة. وتضع دول كبرى مطالب غير عادية وغير منصفة على المنظمة، بينما تبحث دول أخرى عن الأخطاء لا عما يمكن عمله. إن على كل بلد منا أن يتخذ خطوات حاسمة لتستفيد من دروس الماضي القريب ومآزقه ونتعلم كيف نحدد معا هيكل الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

إن تعيين الأمين العام الجديد اليوم هو من الأحداث البارزة في حياة الأمم المتحدة. فالعملية التي انتهينا منها للتو تنطوي على مكونات كان يمكن أن تجعلها تضل الطريق. وأعتقد أن القرارات الحكيمة التي اتخذت نتيجة لمشاورات حكيمة أوقفت ما كان سيؤدي إلى طريق مسدود ويقوض مصداقية الأمم المتحدة. واتخذت أطراف عديدة، وخاصة في أفريقيا، خطوات لضمان أن يظل المنصب لأفريقيا، بما يرضي الجميع. وإن القرارات المتخذة في المستقبل لتعزيز الأمم المتحدة ينبغي أن تستمد بصورة أكبر من ينابيع الديمقراطية لموازنة عوامل القوة.

إن عملية الخلافة هي عملية تغيير واستمرارية. ومع أننا بحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة واستعادة الثقة في سلطتها المركزية، فإننا لا ننسى الماضي وإنجازاته. ومثل

من يتسلقون الجبال، يتعين على الأمم المتحدة أن ترقى إلى ذروات جديدة بالتقدم ببطء، وبجسارة أحيانا، وأن تبقي دوما، سواء عمدا أو دون قصد، ثلاثة أطراف متمسكة بأرض راسخة، بينما تسبر بالطرف الرابع مكانا جديدا لتتمسك به. إن الدول الأعضاء والأمين العام مرتبطان معا في دفع وترسيخ مركزهم في الساحة الدولية.

وأخيرا، وكما يقول المثل الصيني، فإن كل أزمة هي فرصة وإن توارت. وإذا استطعنا، بالحكمة والنزاهة، أن نراقب توجهات أعمالنا، فإننا قد نستفيد في محاولاتنا السير في طريق يخدم بصورة أفضل احتياجات الإنسانية. السيد الأمين العام المنتخب، إننا نرحب بك بحرارة في هذا المسعى المشترك.

وأعطي الكلمة الآن لسعادة السيد دانيل أبيبي، ممثل الكونغو، الذي سيتكلم بالنيابة عن الدول الأفريقية.

السيد أبيبي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في هذا الوقت الذي أخاطب فيه الجمعية العامة من هذا المنبر يخيم ثوب الليل على أفريقيا، ولكن من الجزائر إلى كيب تاون، ومن برايا إلى ممباسا، يتابع الأفارقة، من جميع الأجيال، عن كثب هذا الحدث الذي نجتمع هنا اليوم من أجله في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وفي الحقيقة، ومنذ يوم الجمعة، انتشرت الأنباء السارة عبر صحارينا وأحراشنا وغاباتنا، معلنة أن أفريقيا، بعد ولاية خمس سنوات باهرة اضطلع بها أحد أبنائها البارزين، أوكلت إليها، من خلال اختيار ابن آخر من أبنائها، مسؤولية تولي زمام مصير أسمى منظمة دولية لفترة خمس سنوات أخرى لقيادتها عبر الجسر الذي يوصلها إلى القرن الحادي والعشرين.

وكما كان الحال قبل خمس سنوات، يعد هذا اليوم يوما عظيما لجميع أبناء أفريقيا، بمن فيهم الذين بعثرتهم تقلبات التاريخ عبر القارات. اليوم - ١٧ كانون الأول/ديسمبر - سيظل لا محالة معلما خالدا في عقول الأجيال الحاضرة والمقبلة لأفريقيا، بفضل رجلين.

الأول هو السيد بطرس بطرس غالي، وهو رجل دولة ذو طابع دولي وصفته جريدة يومية محترمة في يوم من الأيام بأنه المثال الكامل للرجل في أواخر القرن العشرين. وكان عمله كرئيس لأمانة الأمم المتحدة مصدرا دائما لفخر أشقائه في أفريقيا بحق.

السيد الأمين العام، لقد كنا بحاجة إلى خصالك العظيمة للاحتفاظ بقبضة ثابتة على دفة سفينة الأمم المتحدة الهائلة وتوجيهها خلال العواصف الهائجة التي أطلقتها الفوضى المستمرة لعالم متقلب. وقد كانت هذه الخصال مطلوبة لتوجيه السفينة من ميناء إلى آخر، وتفادي الشعاب الخطرة على طول الطريق. لقد كان إسهامكم في توطيد السلم والأمن الدوليين ممتازا في الواقع، كما كان إسهامكم في التنمية البشرية المستدامة وحماية حقوق الإنسان الأساسية. لقد حققتم نتائج ملهمة بسبب جهودكم المتواصلة من أجل تكييف المنظمة مع حقائق عصرنا. وقد كانت نوعية خدماتكم الرفيعة في هذه الميادين وغيرها مبعث فخار قارتكم. لكل هذا، تشكركم أفريقيا.

إن اعتماد مشروع القرار الخاص بتعيين شقيق آخر من أشقائنا، كوفي عنان، بالتزكية، ليكون الأمين العام التالي للأمم المتحدة، لا يعتبر فحسب تسليما جماعيا من جانب الدول الأعضاء في المنظمة بحق أفريقيا في الاحتفاظ بفترة ثانية لهذا المنصب، ولكن أيضا دليلا على الخصال الاستثنائية لرجل كرس حياته بأكملها لقضية التعاون والسلم والأمن الدوليين. وقد كان لهذه الخصال بالتأكيد أثر على أولئك الذين كان عليهم القيام بالمهمة الصعبة في الاختيار فيما بين المرشحين، وقد كانوا جميعا على درجة عالية من الكفاءة. وستساعد هذه الخصال على إزالة الشكوك الكامنة في توجيه منظمة مثل منظمتنا في عالم متقلب جدا تكتنفه تحديات معقدة على نحو متزايد.

وتعرف أفريقيا أن الأمم المتحدة ستكون في أيد أمينة، تلك الأيدي التي تصدت طوال ثلاثين سنة، وعلى نحو فعال، للكثير من العقبات في المهام الصعبة التي كلف بها السيد كوفي عنان. ويشهد الحماس البالغ الذي أبداه كثير من الموظفين، والمناصب العديدة ذات المسؤولية الكبرى داخل المنظمة التي شغلها بمثل هذه الكفاءة، والإدارة المرموقة للمسائل الحساسة مثل الكويت والبوسنة والهرسك، والإدارة الميسرة لعمليات حفظ السلام الحساسة، على كفاءة وفعالية ذلك الرجل، وتبرر الآمال العظيمة التي نعلقها على تعيينه.

ونحن نشعر بالفخر بصفة خاصة لهذا التعيين، الذي أيده الجميع. وقيمته الرمزية واضحة للجميع. ويعتبر هذا التعيين، بصفة خاصة، باعثا على أن يجعل المجتمع الدولي مصمما على ألا يتخلى عن أفريقيا، رغم مشاكلها الحالية، لأن هذه القارة تمتلك موارد لا مراء فيها، سواء كانت بشرية أو مادية، وقد بدأ استخدامها. وهو يمثل أيضا تصويتا بالثقة في أفريقيا من جانب المجتمع الدولي، بالإضافة إلى أنه دفعة للأفارقة للعمل بجد أكبر وللمثابرة في محاولة لإيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها القارة الآن.

وتود المجموعة الأفريقية، من خلالي، أن تنقل رسميا تهانينا الحارة والأخوية إلى السيد كوفي عنان على انتخابه بجدارة، وهو ما تحتفل به أفريقيا والمجتمع الدولي اليوم. ونتمنى له كل نجاح في المهمة الصعبة المكلف بها. وتؤكد المجموعة مرة أخرى هنا رغبتها الكاملة في التعاون، بالإضافة إلى التأييد الملزم الذي ستقدمه إلى المبادرات التي سيتخذها الأمين العام الجديد لصالحنا جميعا، ولا سيما قارتنا. ونتطلع بثقة وإخلاص إلى تولي شقيقنا، كوفي عنان مقاليد السلطة في المنظمة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

وأود أيضا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية أن أعرب، هنا والآن، عن امتناننا العميق لكل أولئك الذين مكنت جهودهم الموحدة المجتمع الدولي من تأييد مطلب أفريقيا المشروع في فترة ثانية لمنصب رئيس الأمم المتحدة. وأشكر بصفة خاصة رئيس وجميع أعضاء مجلس الأمن لجميع جهودهم في تشكيل القرار التاريخي الذي اتخذ بالإجماع يوم الجمعة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، تدريجيا. وأشكر أيضا رئيس الجمعية العامة والمجموعات الإقليمية لآسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوروبا الشرقية، وأوروبا الغربية لتفهمهم الودي. وأشكر زملاءنا الأعضاء في حركة عدم الانحياز وفي مجموعة السبعة والسبعين على تضامنهم الإيجابي.

ولكي نواجه، مثلما يجب، تحديات عالم اليوم، تحتاج الأمم المتحدة إلى كل من الموارد البشرية والموارد المالية. وتأمل المجموعة الأفريقية أن يكون لتوافق الآراء الذي ساد في انتخاب الأمين العام أيضا أثر مفيد على مسألة الموارد المالية، وبنفس الروح، مما يعطي دفعة جديدة لأنشطة المنظمة.

لقد نجحت أفريقيا، موحدة، ومستلهمة حكمة رؤسائها - ولا سيما الرئيس بييا، رئيس جمهورية الكاميرون والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية - وبدعم نشيط من جانب أصدقائها، في الحصول على الفترة الثانية للمنصب الذي تطمح إليه على نحو مشروع. ولا شك أن الدروس المستفادة من هذه التجربة ستكون مرجعا لمساعدة القارة على مواجهة الكثير من الأزمات التي تستنزف جهودها اليوم وحلها لتحقيق الرخاء الحقيقي لشعبها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أدعو ممثل منغوليا، سعادة السيد ياربالسيخاني انخسيخان، ليلقي كلمة نيابة عن الدول الآسيوية.

السيد انخسيخان (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية، يشرفني عظيم الشرف ويسعدني بالغ السعادة أن أقدم تهانينا القلبية إلى السيد كوفي عنان، من غانا، على تعيينه بجدارة للمنصب الرفيع كأمين عام للأمم المتحدة. وتعتقد البلدان الآسيوية بحق أن السيد كوفي عنان، وهو شخصية أفريقية بارزة، ودبلوماسي محنك ومفاوض ماهر وله سنوات طويلة من الخبرة في الخدمة المدنية الدولية، سيوجه هذه المنظمة العالمية بكفاءة في القرن الحادي والعشرين صوب تحقيق المبادئ والمقاصد الواردة في ميثاقها.

وتثق البلدان الآسيوية في أن كفاءة الأمين العام ستسهم على نحو ملموس في زيادة تعزيز دور وهيبة المنظمة العالمية من خلال مواصلة الإصلاح، وإعادة هيكلة وتعزيز منظومة الأمم المتحدة، حتى تستطيع أن تؤدي دورا أفضل بوصفها آلية لا غنى عنها لصيانة السلم والأمن الدوليين ولتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنمو.

وإننا نرحب بالأمين العام المنتخب ترحيبا حارا ونتمنى له كل النجاح في الوفاء بالمهمة السامية ذات المسؤولية العظيمة الموكولة إليه في هذه المرحلة الحاسمة من العلاقات الدولية بصورة عامة، وفي عمل الأمم المتحدة بصورة خاصة. وتتعهد الدول الآسيوية بتقديم دعمها الثابت له في الوفاء بمسؤولياته الهائلة والهامة.

وفيما ترحب البلدان الآسيوية بالأمين العام المعين، تود أن تشيد بالأمين العام الحالي، السيد بطرس بطرس غالى، لإسهامه القيم في توجيه أعمال الأمم المتحدة سعيا لتحقيق أهدافها النبيلة، وإيجاد الحلول العادلة للنزاعات، وتطوير التعاون الدولي في مختلف المجالات، وطرح مفهومي الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع، ولرويته التقدمية للتنمية، وهو ما ظهر بشكل واضح في تقريري الأمين العام بشأن خطة للسلام وخطة للتنمية، اللذين أثارا نقاشا بنّاء حول تعزيز أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مختلف المجالات. ونحن نشعر بالامتنان والتقدير لما أبداه السيد بطرس بطرس غالى من قيادة حكيمة طوال السنوات الخمس الماضية، ونتمنى له ولأسرته كل النجاح والعافية والسعادة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بولندا، سعادة السيد زبيغنيو فلوسوفيتش، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيد فلوسوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني كبير الشرف أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية. ويسرني سرورا كبيرا أن أهنئ السيد كوفي عنان على تعيينه ليكون الأمين العام الجديد للأمم المتحدة - وهو الذي سيقود منظمتنا إلى القرن الحادي والعشرين.

إن دول أوروبا الشرقية ترحب بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع بالتوصية بتعيين السيد كوفي عنان في هذا المنصب الرفيع، فضلا عن قيام الجمعية العامة بتعيينه اليوم بالتزكية. إن كلا القرارين دليل على الصفات الباهرة التي يتصف بها السيد عنان وهي: مهاراته الدبلوماسية، ومعرفته العميقة لتحديات العالم المعاصر، وتفانيه الثابت في خدمة قضية الأمم المتحدة. إن الدول الأعضاء بتعيينها السيد عنان الأمين العام الجديد للمنظمة تثبت من جديد أيضا أهمية أفريقيا ودورها في العلاقات الدولية، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة. وأعضاء مجموعة دول أوروبا الشرقية يشاطرون هذا الرأي مشاطرة كاملة.

وأود أن أختتم هذا الجزء من بياني بأن أنقل إلى الأمين العام المنتخب أطيب تمنيات بولندا والبلدان المشاركة معها بكل النجاح في الاضطلاع بمهمته الهامة والمعقدة والصعبة للغاية بلا شك، وأن أعلن عن عزم دول أوروبا الشرقية على التعاون معه في كل مساعيه.

وفي هذه المناسبة الهامة، أود أن أعرب عن أعمق تقديرنا للأمين العام الحالي للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالى، لما أنجزه خلال فترة ولايته. إن ما أظهره السيد بطرس بطرس غالى من تفان في تحقيق المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة تصعب المغالاة فيه. فخلال فترة ولايته، استهل الاصلاحات، وقدم اقتراحات عديدة بشأن إعادة هيكلة وتعزيز دور وعمل منظومة الأمم المتحدة.

ولقد أسهم السيد بطرس بطرس غالى إسهاما هائلا في قضية السلام والأمن والتنمية بأوسع معانيها. وأود بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية أن أشكر السيد بطرس بطرس غالى مجددا على توجيه أعمال المنظمة خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخ العالم الحديث.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك، سعادة السيد مانويل تيلو، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد تيلو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسرني أن أتقدم إلى السيد كوفي عنان بأحر تهانئ مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تعيينه بجدارة في وظيفة الأمين العام للأمم المتحدة للسنوات الخمس المقبلة. ومما يدعو إلى ارتياح المنطقة التي يشرفني أن أتكلم باسمها بشكل خاص رؤية ابن بار لأفريقيا يشغل مرة أخرى ذلك المنصب السامي. إن التوصية التي تقدم بها مجلس الأمن وقيام الجمعية العامة بإقرارها، وهما القراران اللذان اتخذا بالتزكية، هما إشادة حقة بصفاته الشخصية والمهنية التي يكرسها في جزء كبير من حياته لخدمة الأمم المتحدة.

ولقد شهدنا طوال السنوات التي حظينا فيها بمراقبة عمله كموظف دولي التزامه الثابت بالتطلعات نحو إحلال السلام والوئام، الأمر الذي ينعش منظمتنا. ولقد أعجبنا بالسيد كوفي عنان كإنسان له شخصيته ويعرف كيف يمزج الحزم مع روح التوافق وهو الذي يسعى باستمرار إلى حل الصعوبات والخلافات عن طريق

الحوار والتفاوض. وتلك الفضائل إلى جانب الخبرة التي يتمتع بها كإداري ستكفل بلا شك نجاح أعماله على رأس الأمانة العامة.

إننا ولا نزال نرى على الساحة الدولية اضطرابات وجوانب عدم اليقين، وآمال لم تتحقق. وتواجه البشرية مشاكل نشأت عن صراعات سابقة ومشاكل أخرى تنشأ عن نزاعات جديدة. ولقد عمل السيد عنان أثناء رئاسته لإدارة عمليات حفظ السلام عملا دؤوبا في توجيه الأمم المتحدة بحثا عن إيجاد حلول للنزاعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ونحن على يقين بأنه سيعمل بوصفه مواطنا من بلد نام بقدر مساو من الحيوية في تضييق الفجوة التي لا تزال تفصل بغير إنصاف بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

إن نشاط الأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واسع النطاق ومتنوع. ولقد اضطلعت المنظمة بدور حاسم في التغلب على صراعات طويلة الأمد ومريرة. وكان حضورها بارزا عندما تعرضت بلداننا لظروف أو ظواهر طبيعية ضارة. وكانت الأمم المتحدة دوما تستجيب لمطالبنا من أجل قيام تعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية. وباختصار، فإن المنظمة وأهدافها ومقاصدها ومبادئها توفر إطارا ضروريا للعمل الدولي لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي نقاط مشتركة للحوار والتفاهم فيما بيننا ومع جميع أمم العالم.

وتحدو بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الثقة بأن الأمم المتحدة، تحت قيادة الأمين العام كوفي عنان، ستعزز وتوسع حضورها وعملها في منطقتنا. ونحن على اقتناع بأنه سيقود الأمم المتحدة في نهاية المطاف بكياسة ومهارة وثبات إلى القرن الحادي والعشرين.

ولا يسعني أن أختتم كلامي دون أن أقول للسيد بطرس بطرس غالى إنه يحق له أن يشعر بالفخر إزاء العمل الذي قام به على رأس منظمتنا.

لقد طُلب إليه إدارة المنظمة في مرحلة صعبة معقدة اتسمت بتحولات عميقة في الواقع الإقليمي والواقع العالمي على السواء. وفي أوقات الاضطراب هذه كان من حسن حظ المنظمة أن تعول على سياسي محنك ذي رؤية وخبرة. وبفضل تفاني ومثابرة الأمين العام أمكن للأمم المتحدة أن تواجه التحديات الرئيسية لعصرنا بنزاهة. وإن خطة للسلام وخطة للتنمية مفهومان سيدخلان التاريخ مع اسمه.

وتدرك بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي إدراكا تاما اهتمامه والتزامه بحل مشاكل منطقتنا. ولا بد أن السيد بطرس بطرس غالى يعرف أنه سيحظى دائما بالامتنان القلبي من أصدقائه في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، الذين يقدرون ويدركون جيدا جهوده وتفانيه لخير قضايا البشرية وأنبلها، وأنه يترك منصبه بأعظم مكافأة يمكن أن يتطلع إليها موظف دولي، ألا وهي الشعور بأنه أدى واجبه على خير وجه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل كندا، سعادة السيد فاولر الذي سيتكلم نيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أتكلم اليوم بوصفي رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى عن شهر كانون الأول/ ديسمبر، بمناسبة تعيين الأمين العام الجديد. كما أنه من دواعي اعتزازي العظيم أن تتاح لي هذه الفرصة لكي أعرب عن الشكر للسيد بطرس بطرس غالى على إسهامه الممتاز في المنظمة على مدى السنوات الخمس الماضية ولكي أهنئ، في الوقت ذاته، السيد كوفي عنان على تعيينه لهذا المنصب الهام.

منذ عام ١٩٩٢ قام السيد بطرس بطرس غالى بخدمة الأمم المتحدة ببصيرة وطاقة هائلتين. لقد تولى زمام إدارة المنظمة في وقت مضطرب من التاريخ وفي مرحلة تحول في تاريخ المنظمة. وفي ظل ظروف صعبة سعي للاهتداء إلى حلول لمشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية قديمة العهد، كما سعى في الوقت ذاته إلى تحديد التحديات العالمية الجديدة وللاستجابة لها بشكل خلاق. وقد اتخذ خطوات هامة في سبيل إعادة تشكيل وتعزيز منظومة الأمم المتحدة لإعطائنا المنظمة التي نحتاجها، القادرة على الاستجابة لهذه التحديات الجديدة.

لقد كان صلبا لا يحيد عن تمسكه بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة خلال تلك الفترة. وقد وجه منظمتنا إلى الوجهة السليمة. وسيكون هذا إرثه، وهو الإرث الذي نعبر له عن امتناننا العميق بلا حدود.

(تكلم بالإنكليزية)

ونحن نرحب ترحيبا حارا بتعيين السيد كوفي عنان أمينا عاما. إن الرئيس التنفيذي لهذه المنظمة يضطلع بمهمتين هما العمل مع الدول الأعضاء للوفاء برؤية الميثاق، وإدارة المنظمة. ومن هذا المنعطف في تاريخ المنظمة، من الأهمية أكثر من أي وقت مضى أن يتحلى الأمين العام بالصفات اللازمة للنهوض بهاتين المهمتين. إن سجل الأمين العام المنتخب في العمل على نحو وثيق ومثمر مع الدول الأعضاء وسيرته الوظيفية المرموقة في منظومة الأمم المتحدة، التي أكسبته احترام وإعجاب وولاء جميع مَن عملوا معه يجعلاننا نثق كل الثقة في قدرته على الاستجابة استجابة تامة لهذه المطالب المتنوعة.

إن السنوات الخمس القادمة ستكون حاسمة بالنسبة للمنظمة، وستكون الأولوية الأولى هي إعادة تحديد وتوضيح الدور الذي ينبغي أن تلعبه الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. ونحن، الدول الأعضاء، من واجبنا تجاه أميننا العام الجديد أن نقدم له كل الدعم الذي في وسعنا حشده لتحريك عملية التجديد إلى الأمام على نحو خلاق ولكي نضع معه الأهداف والأولويات والمقاصد المشتركة التي تلبي جميع حاجاتنا.

إن السيد عنان، بوصفه رئيسا لإدارة عمليات حفظ السلام، أثبت عزمه وقدرته على العمل بفعالية مع الدول الأعضاء، خلال فترة اتسمت بالتغيير الهائل، وفي كثير من الأحيان بالمطالب المتصارعة، من أجل التوصل إلى نقاط الاتفاق والتوافق في الآراء. وفي هذا الوقت الذي يتسم بعدم اليقين بالنسبة للمنظمة، سنعتمد اعتمادا كبيرا على مهاراته من أجل مساندتنا وإرشادنا في استعادة الحس المشترك بوحدة الغرض والالتزام بالمثل التي أرشدت واضعي ميثاق الأمم المتحدة قبل نصف قرن مضى.

ومن الحيوي بنفس القدر أن يتوفر لدى المنظمة الهيكل اللازم والموارد اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها. وما برح السيد عنان يعمل داخل منظومة الأمم المتحدة لأكثر من ٣٠ سنة. وهو يدرك نقاط قوتها كما يعرف نقاط ضعفها. وعن طريق قيادته الرصينة كسب دائما تأييد الأشخاص المتفانين الذين يعملون في خدمة المنظمة في جميع أنحاء العالم. لذلك فإنه مؤهل بشكل فريد لتنفيذ التغييرات المطلوبة بكل وضوح لمواءمة هيكل المنظمة لكي تستجيب لاحتياجات عالمنا المتغير على نحو سريع.

إن تعيين السيد عنان أمينا عاما هو مناسبة أيضا لإعادة تأكيد وتعزيز الروابط بين الدول الأعضاء ومنظمتنا. إن هذا مجال يحتاج إلى العمل لكي نضمن أن تتمتع الأمم المتحدة بالسلطة المعنوية على الدوام، وكذلك بالقدرة المالية والشرعية السياسية من أجل الوفاء بتطلعات الدول الأعضاء التي تمثلها.

لقد كرس السيد كوفي عنان حياته في اقتفاء الأهداف النبيلة للأمم المتحدة وخدمة المصالح المشتركة للبشرية. والآن فإنه يضطلع بواجب إعادة إعداد الأمم المتحدة للاستجابة لتحديات القرن المقبل. ونحن نقدم له تهانينا وتعاوننا الكامل ونتطلع إلى العمل معه عن كثب في قيامه بهذه الرسالة الهامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية سعادة السيدة مادلين كوربيل ألبرايت، التي ستتكلم نيابة عن البلد المضيف.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بوصفي ممثلة البلد المضيف لدى الأمم المتحدة، أرحب ترحيبا حارا بانتخاب الأمين العام السابع.

إن السيد كوفي عنان، وهو ابن مرموق من أبناء افريقيا، سيتولى قيادة الأمم المتحدة إلى قرن جديد. وسيضطلع بواجب إدارة الأمم المتحدة من أجل استخدام مواردها أفضل استخدام في خدمة الشعوب التي أرسلتنا هنا لكي نمثلها.

إن السيد كوفي عنان يتولى منصبه في وقت يتسم بعدم اليقين حول المسار الذي ستتخذه هذه المؤسسة. إن

هناك من يعتقدون أن الأمم المتحدة مثقلة أكثر من اللازم بعادات الماضي ومنقسمة بشكل مفرط بطبيعتها وبذلك لا يمكنها أن تحقق مستوى رفيعا من الكفاءة والأداء. والولايات المتحدة الأمريكية هي من بين هؤلاء الذين يتخذون رأيا مختلفا أكثر تفاؤلا.

إننا نعيش في حقبة أصبح فيها التعاون الدولي ممكنا وضروريا بصورة أكبر من أي وقت مضى. إننا نرى المؤسسات بجميع أشكالها وألوانها تتعلم التكيف مع المطالب التي يفرضها التغير التكنولوجي والديمغرافي والسياسي. وقد شهدنا الأمم المتحدة تستفيد من الدروس المستقاة من حفظ السلام وتشرع في عملية إصلاح. وقد انتخبنا اليوم فردا على قدر كبير من الامتياز والإنسانية ليعمل كأمين عام في السنوات الخمس المقبلة.

وخلال حياته المهنية، أصبح كوفي عنان معروفا لنا جميعا. فقد قام بالمهام الصعبة على خير وجه، وبإنصاف ورأي سديد وروح دعابة، دون أن يتنصل من المسؤولية. وهو يجلب الى منصبه الجديد ثروة من الخبرة والمعرفة العميقة بمواطن القوة والضعف في الأمم المتحدة، والتزاما عميقا بنجاحها. وتتقدم الولايات المتحدة بتهانيها وتتعهد بالقيام بما ينبغي لها لمساعدته.

لقد أشار الأمين العام الأول، تريغفي لي، الى مهمته بأنها أكثر المهام استحالة في العالم. وأنا متأكدة من أن الكثيرين في هذه القاعة يشاطرونه هذا الرأي. لقد خدم السيد بطرس غالى المجتمع الدولي خدمة طويلة وجليلة. وقد ترأس الأمم المتحدة أثناء فترة شهدت اضطرابات وتحولات ضخمة، وسوف نذكر له ذكاءه ونبله ومهارته الدبلوماسية. وأضم صوتي اليوم الى زملائي في الإعراب عن امتناننا وعن أطيب التمنيات الشخصية له في المستقبل.

هذا يوم تاريخي من أيام الأمم المتحدة. وهي إذ تبدأ نصف القرن الثاني من حياتها، لابد لكل واحد منا أن يفكر من جديد في هذه المؤسسة، وفي مسؤولياتنا وفي إمكانياتها. وعلينا جميعا أن نجدد تكريس أنفسنا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

يجب علينا أن تتضافر جهودنا مع جهود أميننا العام الجديد لنجعل هذه المنظمة أكثر فعالية وقوة من أجل السلام، وصوتا يدافع عن حقوق الإنسان، وأداة من أدوات القانون، وعلى نحو ما ورد في الميثاق وسيلة لدفع الرقي الاجتماعي قدما ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أدعو رئيس مجلس الأمن، والرؤساء السابقين للجمعية العامة، والأمين العام السابق للأمم المتحدة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس مجلس الوصاية، ونواب رئيس الجمعية العامة، ورؤساء اللجان الرئيسية للحضور الى المنصة.

شغل رئيس مجلس الأمن، والرؤساء السابقون للجمعية العامة، والأمين العام السابق للأمم المتحدة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس مجلس الوصاية، ونواب رئيس الجمعية العامة، ورؤساء اللجان الرئيسية، أماكنهم على المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): صاحب السعادة، أتشرف بإعلامكم رسميا بأن الجمعية العامة قامت بتعيينكم أمينا عاما للأمم المتحدة لفترة ولاية تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١.

أرجو من السيد كوفي عنان أن يردد بعدي قَسَم المنصب.

السيد عنان (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أنا، كوفي عنان، أقسم بأن أمارس المهام المعهود بها الي بوصفي أمينا عاما للأمم المتحدة بكل إخلاص وأمانة وحسن تقدير، وألا أراعي في القيام بهذه المهام وفي أداء عملي سوى مصالح الأمم المتحدة وحدها، وألا أطلب أو أتلقى في تأدية واجباتي تعليمات من أي حكومة أو من أي سلطة أخرى خارجة عن المنظمة.

اصطحب رئيس المراسم رئيس مجلس الأمن، والرؤساء السابقين للجمعية العامة، والأمين العام السابق للأمم المتحدة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس مجلس الوصاية، ونواب رئيس الجمعية العامة، ورؤساء اللجان الرئيسية، من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): الآن أدعو سعادة السيد كوفي عنان للإدلاء ببيان.

السيد عنان (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): السيد الرئيس، الأمين العام الموقر، أو بالأحرى الأمينان العامان الموقران، لأنني أرى رئيسي السابق سعادة السيد بيريز دي كوييار، أراه هنا اليوم، مرحبا بك سيدي في بيتك - السفراء الموقرون:

شكرا لكم جميعا على كلماتكم الرقيقة. لقد تأثرت من أعماق قلبي بالتمنيات الطيبة التي أعربت عنها تلك المجموعة الممتازة من المتكلمين.

السيد الرئيس، لطالما أعجبت ببصيرتكم وتصميمكم اللذين أتيتم بهما في التصدي للتحديات الصعبة التي تنطوي عليها الدبلوماسية المتعددة الأطراف، ويجب أن أعرب عن تقديري لمهارتكم القيادية التي برهنتم عليها أثناء إدراتكم لدورة الجمعية العامة من خلال معالجة جدول أعمالها الصعب بطريقة فعالة منتجة.

لقد أسبغت علي الجمعية العامة شرفا عظيما وكلفتني بمسؤولية كبيرة عندما انتخبتني الأمين العام السابع للأمم المتحدة. وكإبن لأفريقيا وكموظف قضى حياته في الخدمة المدنية الدولية أتعهد أمامكم بأنني سأبذل قصارى جهدي كي أكون أهلا لثقتكم.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أشيد هنا بالبصيرة وبعد النظر وبالطاقة التي يتحلى بها السيد بطرس بطرس غالى وهو رجل دولة فذ دعي إلى قيادة الأمم المتحدة خلال فترة الانتقال المضطربة التي صحبت نهاية الحرب الباردة والعهد الجديد الذي يتفتح أمامنا الآن. ونحن جميعا ندرك أهمية مساهمته، التي سيقدرها التاريخ حق قدرها.

إن المنظمة، في فترة تتسم بتغيير مستمر، تقف عند مفترق الطرق. فقد كان التناحر بين الدولتين العظميين طوال ٤٥ سنة يهدد وجودها ويحد من مهامها كثيرا. أما وقد انتهت الحرب الباردة، فلا بد من أن تعمل الدول الأعضاء الآن معا من أجل إعادة تحديد علاقاتها فيما بينها، وفي الوقت نفسه، يجب أن تتفق على ما يجب أن تصبح عليه الأمم المتحدة لكي تواصل الدول تقديم الدعم لها.

(تكلم بالإنكليزية)

الآن هو وقت الخيار، وإذ لا بد لهذه المنظمة من أن تتغير مع التغير الحادث في العالم بأسره. ولترحب كل دولة عضو بهذا التغيير، ولا تقاومه. ولنجعل من التغيير حليفا لنا، لا عدونا؛ وأن نستغله كفرصة وألا ننظر إليه كتهديد؛ ولندرك أنه ضرورة، وليس أمرا مفروضا علينا. وإذا كنا نحن جميعا في هذه القاعة، وبمشاركة جميع الأمم، كبيرها وصغيرها، وفي الشرق والغرب، والشمال والجنوب، نستطيع أن نجعل هذه المنظمة أكثر رشاقة، وأكثر كفاءة وأكثر فعالية وأكبر في مقدرتها على الاستجابة الى رغبات واحتياجات أعضائها وأكثر واقعية في أهدافها والتزاماتها، عندئذ، وعندئذ فقط، يمكننا أن نخدم كلا من المقاصد السامية للمنظمة وأفضل مصالح كوكبنا.

لسنا بحاجة الى المزيد من خطط إنشاء أمم متحدة جديدة بعد الحرب الباردة. وليس هناك نقص في الأفكار أو النقاش. إن ما نحتاج إليه هو توافق آراء والتزام. ومهمتنا الآن هي إيجاد أساس مشترك من أجل أن نشكل معا التغيرات التي ستحرك هذه المنظمة قدما الى الأمام.

إننا لا نزال نواجه جميع المشاكل، ولا سيما القديمة منها: السلم والأمن فيما بين الأمم والعدالة الاجتماعية لشعوبها، ولكن النهج القديمة للتصدي لهذه المشاكل هي التي لا بد من توسيعها. لا بد أن يظهر فهم جديد للسلم والأمن. وإن العالم بدأ في إدراك الجذور العديدة للصراع، والقاعدة الاقتصادية للاستقرار، والحقيقة الأليمة وهي أن عدم التسامح والظلم والقهر والنتائج التي تترتب عليها لا تحترم الحدود الوطنية. كذلك نحن نعرف الآن أكثر من أي وقت مضى أن التنمية الاقتصادية المستدامة ليست مجرد مشاريع وإحصاءات. إنها مسألة تخص الناس أولا وقبل كل شيء، الناس الحقيقيين الذين لهم احتياجات أساسية: غذاء وكساء، ومأوى ورعاية طبية. لنضمن أن توجه الموارد والتسهيلات المتاحة للأمم المتحدة على نحو فعال صوب أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها، أولئك الذين تخلت عنهم العولمة وتركتهم وراءها. ولنضمن أن صوت الأمم المتحدة في الأمور الاقتصادية سيكون مسموعا لدى الدول الأعضاء التي تمتلك أكبر قدرة على العطاء. ليست هذه التحديات وغيرها تحديات للأمين العام وحده، ولا هي تحديات

لمجلس الأمن وحده ولا تحديات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وحده. إن دور الجمعية العامة سيصبح أكثر أهمية ونحن نسعى الى استكمال مثلث التنمية والحرية والسلام.

في هذا الجهد المشترك، لن أتجاوز ولن أقلل من شأن دوري كرئيس لأحد الأجهزة الرئيسية الستة في هذه المنظمة. إنني أعتزم أن أعرض آرائي المستقلة على الدول الأعضاء من أجل النظر فيها وتدارسها. وأعتزم أن أعرض خدماتي ومساعي الحميدة كوسيط وميسر للأمور ما شعرت بأن هذا سيكون عونا مفيدا. وأعتزم قيادة خدمة مدنية دولية تتحلى بالأمانة والكفاءة والاستقلال، فخورة بمساهمتها النبيلة في تحسين الحياة على هذا الكوكب. وأخيرا، فإني لن أقصر تركيزنا على التزاماتنا القانونية، ولا على ضغوطنا المالية، ولا على اعتباراتنا السياسية والدبلوماسية فحسب، ولكن قبل كل شيء أركز على البعد الأخلاقي والأدبي لعملنا في هذه المنظمة.

وبتلك الروح، هل لنا أن نشرع في وقت للتعافي: لشفاء الكسور والاحتكاكات بين الدول الأعضاء وهذه المنظمة، التي لا يمكنها أن تؤدي وظائفها بدون دعمها السياسي والمادي، وشفاء المعنويات والمثل الجريحة داخل الأمانة العامة. التي يستحق موظفوها المتفانون في أداء خدمتهم شكرنا وتشجيعنا.

وأقول ببساطة لأمم وشعوب العالم، التي يجتمع ممثلوها هنا في هذا اليوم: إن الأمم المتحدة هي أداتكم لتحقيق السلم والعدل. استخدموها؛ واحترموها؛ ودافعوا عنها. إن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تكون أحكم ولا أكفأ ولا أقدر من الدول الأعضاء التي تتألف منها الآن وتوجهها. ولكننا نحن الذين نخدمكم هنا سوف نقدم كل جهد وطاقة لخدمة القضايا التي نص عليها الميثاق. لا يجب أن تضطر أي أمة بمفردها الى مواجهة أو مكافحة تهديدات أنشئت هذه المنظمة للتخلص منها. ولكننا لا يمكننا أن ننجح من دون دعمكم السياسي، والأدبي، والمالي والمادي ومشاركتكم. إن أحسنا فأعينونا؛ وإن أسأنا فقوموننا؛ ولكن قبل كل شيء لا تدعو هذا المؤسسة التي لا غنى عنها تذوى أو تعاني أو تنفق نتيجة عدم مبالاة الدول الأعضاء أو عدم اهتمامها أو بتعريضها للإفلاس المالي.

إنني إذ أقبل المنصب السامي الذي أسندوه الىّ، لأحس بتواضع شديد أمام التحديات الجسيمة التي تنتظرنا، يخالطه إحساس غامر بالثقة في نبل أهدافنا، وتصميمنا النابع من روحنا المشتركة وفي نجاحنا في جهدنا المشترك. ولا يمكنني وحدي أن أحقق شيئا، ولكننا نستطيع معا أن نتقدم الى الأمام بدون تراجع نحو آفاق السلام والكرامة والعدالة لبني البشر جميعا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نختتم نظرنا في البند ١٦ من جدول الأعمال.

البند ٤٥ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

تقرير الأمين العام (A/51/348)

مشروع القرار (A/51/L.55)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أشير الى أنه ينبغي إجراء تصويب على الفقرة ٤٨ من مشروع القرار A/51/L.55. إذ أن نص الفقرة ٤٨ من المنطوق، كما قدمه مقدمو مشروع القرار هو كما يلي:

"تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية".

وإنني على ثقة بأن الجمعية العامة لن تعترض على النظر الآن في مشروع القرار A/51/L.55 على أساس فهمنا أن مشروع القرار بالنص المصوب للفقرة ٤٨ من المنطوق سيعاد إصداره.

أعطي الكلمة لممثل شيلي كي يقوم بعرض مشروع القرار A/51/L.55.

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسرني عظيم السرور أن أعرض على الجمعية العامة، نيابة عن المقدمين الـ ٦٠، مشروع القرار بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الوارد في الوثيقة A/51/L.55. وينبغي أن تضاف البلدان المتبنية التالية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار الواردة في الوثيقة: انتيغوا وبربودا، أوكرانيا، بليز، تركيا، تونس، جامايكا، جزر مارشال، سانت لوسيا، سلوفينيا، سوازيلند،

السودان، سورينام، غينيا - بيساو، منغوليا، ناميبيا، نيكاراغوا، هندوراس.

ومشروع القرار هو ثمرة مفاوضات واسعة أجريت على مدى الأسابيع الماضية بروح إيجابية من حسن النية من جانب جميع المشاركين، الأمر الذي مكن من التوصل إلى هذا النص الذي يحظى بتوافق في الآراء والذي يعبر عن اتفاق الدول الأعضاء على إبراز والتأكيد مجددا على التنفيذ الكامل لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، باعتبار ذلك هدفا وطنيا ودوليا.

والجزء الأول من مشروع القرار يشير إلى المبادئ والأهداف الأساسية لمؤتمر القمة العالمي، وهي تعزيز التقدم الاجتماعي وإيلاء أولوية قصوى لحاجات الناس وتعبئة الإرادة السياسية للاستثمار بشكل أكبر في الإنسان. كما يعترف بالأسس الأساسية التالية للتنمية الاجتماعية وهي: الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحكم المتسم بالمسؤولية ومشاركة المجتمع المدني، وكذلك السلام والحرية والاستقرار والأمن الوطني والدولي.

وتحت عنوان "العمل الوطني والتعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية"، يبرز مشروع القرار المسؤولية الأساسية للحكومات عن تنفيذ برنامج عمل مؤتمر القمة. والمشروع، إذ يقر الأهمية الأساسية للتعاون والمساعدة الدوليين، فإنه يجعل من الواضح أن الدعامات الأولى لتنفيذ التزامات مؤتمر القمة إنما تقع على الصعيد الوطني؛ عن طريق الإرادة العازمة لحكوماتنا لإيلاء الأولوية للتنمية الاجتماعية. كما يؤكد من جديد على ضرورة قيام جميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها بتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية، وأهمية تعزيز منظور مراعاة الجنسين في نهج التنمية الاجتماعية.

هناك جزء خاص مكرس لتعبئة الموارد المالية للتنمية الاجتماعية، على الصعيدين الوطني والدولي. ومشروع القرار يقر بضرورة توفير موارد إضافية من أجل التنفيذ الفعال لالتزامات مؤتمر القمة في البلدان النامية وخاصة بلدان افريقيا والبلدان الأقل نموا، وضرورة توفير التعاون التقني اللازم وسائر أشكال المساعدة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. كما يبرز ضرورة قيام جميع البلدان بوضع سياسات اقتصادية تستهدف تشجيع المدخرات الوطنية واجتذاب الموارد الخارجية للاستثمار الانتاجي، مع إيلاء الأولوية للخدمات الاجتماعية الأساسية.

وهو يبرز، في جملة أمور، المبادرات الأخيرة لمؤسسات بريتون وودز من أجل تخفيف عبء الديون للبلدان النامية، بما في ذلك المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المرهقة بالديون، وأهمية حفز مبادرات التنمية الوطنية للتنمية الاجتماعية بما في ذلك توفير الائتمان للناس الذين يعيشون في فقر، ولا سيما النساء. ويلاحظ باهتمام مؤتمر القمة القادم المعني بالائتمانات الصغيرة. وهو ينوه بجهود البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الرامية إلى إدماج التنمية الاجتماعية في سياساتهما وبرامجهما بطرق متنوعة وبشكل أكثر كثافة، وكذلك حاجة المجتمع الدولي الماسة لبذل جهود من أجل التوصل بأسرع ما يمكن إلى تحقيق النسبة المستهدفة للمساعدة الانمائية الرسمية وهي ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو. كما أنه يؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٨/١٩٩٦ المتعلق بأفكار جديدة ومبتكرة لتدبير الأموال. ويؤكد من جديد على أهمية موافقة الشركاء المهتمين من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بتخصيص ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو و ٢٠ في المائة من الميزانيات الوطنية في البلدان النامية، للبرامج الاجتماعية الأساسية، وينوه، مع التقدير، بنتيجة الاجتماع المعقود في أوسلو في نيسان/ابريل من هذا العام.

ويتضمن مشروع القرار عنوانا هاما هو "مشاركة المجتمع المدني والعناصر الفاعلة الأخرى"، اعترافا بدور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل ومشاركتها في تخطيط السياسات الاجتماعية ووضعها وتنفيذها وتقييمها على الصعيد الوطني، في عمل لجنة التنمية الاجتماعية وفي تنفيذ العملية المتصلة بمؤتمر القمة بأسرها.

ويشير مشروع القرار الى دور منظومة الأمم المتحدة بصورة مجملة، ويبرز الأهمية الأساسية لإصلاح وإعادة تنشيط لجنة التنمية الاجتماعية في متابعة وتنفيذ نتائج

مؤتمر القمة. وأود أن أكرر الإعراب على وجه الخصوص وهذا جزء من حكاية مشروع القرار - أن مشروع القرار يبرز بصورة خاصة الدور الأساسي للجنة التنمية الاجتماعية داخل منظومة الأمم المتحدة بصفة عامة في متابعة وتنفيذ التزامات مؤتمر القمة، بما في ذلك الاستعدادات للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في عام ٢٠٠٠. ويقصد بمشروع القرار تركيز الانتباه العالمي على عمل لجنة التنمية الاجتماعية. كما يعيد التأكيد والترحيب بأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل توفير المشورة العامة وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة فيما يتصل بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة بصفة عامة وأنشطة استئصال الفقر بصفة خاصة.

ويتضمن مشروع القرار إشارة خاصة إلى الأنشطة الرامية إلى تشجيع أهداف برنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجان الإقليمية ومنظمة العمل الدولية. كما يبرز دور الأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات المعنية بمتابعة المؤتمرات الدولية، وعمل الأمين العام والأمانة العامة، من أجل كفالة تعاون جميع هيئات الأمم المتحدة في متابعة نتائج مؤتمر القمة.

والجزء الأخير من مشروع القرار مخصص بشكل بارز للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة. وهو يشير إلى الالتزام الذي قطعه رؤساء الدول أو الحكومات في كوبنهاغن، المعرب عنه في القرار ١٦١/٥٠، بعقد دورة استثنائية في عام ٢٠٠٠ بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة والنظر في اتخاذ المزيد من التدابير والمبادرات.

ويقرر مشروع القرار أن تنظم العملية التحضيرية لتلك الدورة الاستثنائية عن طريق دمج مهام لجنة تحضيرية جامعة للجمعية العامة مع عمل لجنة التنمية الاجتماعية، وفقا لبرنامج عملها المتعدد السنوات. وتحقيقا لهذه الغاية، يقرر أن تنشأ لجنة تحضيرية للجمعية العامة في العام المقبل، وأن تعقد دورتها التنظيمية في عام ١٩٩٨، وأن تبدأ عملها الموضوعي في عام ١٩٩٩ على أساس المدخلات المقدمة من لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن تأخذ في الاعتبار أيضا المساهمات المقدمة من الأجهزة والوكالات المتخصصة الأخرى ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

وبوجه خاص، وكما ذكرت من قبل، فإن عمل لجنة التنمية الاجتماعية في فترة السنتين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ سيكون القيام بأعمال تحضيرية خاصة للغاية للدورة الاستثنائية ولعمل اللجنة التحضيرية وفقا لبرنامج عملها.

وكما قلت عندما تكلمت حول هذا البند في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، فإن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المحدد لها أن تنعقد في عام ٢٠٠٠ ستكون ذات أهمية تاريخية، وستتيح فرصة طيبة لاشتراك الحكومات على مستوى رفيع. وكما ورد في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، وما يؤكده مشروع القرار أيضا، فإن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ستتيح كذلك فرصة لاتخاذ التدابير من أجل المستقبل - لا مجرد تقييم الماضي بل أيضا اتخاذ المبادرات في المجال الاجتماعي للإبقاء عليه في محور نشاط الأمم المتحدة. ومن هنا تنبع الرغبة في البدء بالأعمال التحضيرية في الموعد المحدد، لكي نكون جميعا على علم بالموضوع ومن ثم نتمكن من المشاركة في تحقيق ما يتوخاه مشروع القرار من إعطاء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ مظهرا سياسيا بالغ الأهمية.

ومن هذا المنطلق، فإن الإجراء الذي تتخذه الجمعية اليوم يعكس الالتزام السياسي المتجدد للأمم المتحدة بروح كوبنهاغن بوضع التنمية الاجتماعية الشعبية المنحى في صميم أنشطة المنظمة.

وأخيرا، يعيد مشروع القرار التأكيد بأن متابعة مؤتمر القمة ستجري على أساس نهج متكامل للتنمية الاجتماعية، وفي إطار المتابعة المنسقة لنتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية، ويقرر إدراج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة المقبلة للجمعية العامة.

السيد بيغار (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي حول مشروع القرار A/51/L.55 بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وتضم البلدان المشاركة التالية صوتها إلى هذا البيان: استونيا وبلغاريا والجمهورية

التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا. وانضمت أيسلندا وليختنشتاين أيضا إلى هذا البيان.

لقد شارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في المشاورات الشاملة حول مشروع القرار قيد النظر وسينضم إلى اعتماده بتوافق الآراء. ونود أن نشكر زميلنا الموقر ممثل باكستان، السيد مسعود خان، على قيادته الحكيمة والبارعة في الوصول بالمفاوضات إلى خاتمة توافقية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تورنكويست (جزر البهاما).

وتقضي الفقرة ٤٦ من منطوق مشروع القرار بتنظيم العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة. ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على العملية التحضيرية الضرورية والكاملة للدورة الاستثنائية. وقد أوضحنا بجلاء رأينا بأن هذه العملية التحضيرية ينبغي أن تجري في إطار النهج المتكامل للتنمية الاجتماعية الذي أقرته الجمعية العامة في العام الماضي.

ونحن نعتقد أن لجنة التنمية الاجتماعية، بوصفها اللجنة الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي أنيطت بها المسؤولية الأساسية عن متابعة نتائج مؤتمر القمة وتنفيذها، هي أنسب محفل للقيام بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية. وفي هذا الصدد، فإن توسيع عضوية اللجنة من ٣٢ إلى ٤٦، واعتماد برنامج عمل متعدد السنوات موضوعي ومركز حتى سنة ٢٠٠٠ وقرار جعل اجتماعاتها سنوية سيمكنها من الوفاء بهذا الدور المركزي.

وينبغي أن يكون عمل اللجنة التحضيرية استكمالا للعمل الذي تقوم به لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويتوقع الاتحاد الأوروبي عقد دورة تنظيمية قصيرة للجنة التحضيرية في عام ١٩٩٨. وينبغي للجنة التحضيرية ذاتها أن تبدأ عملها الموضوعي في عام ١٩٩٩ بدورة لا تتجاوز مدتها أسبوعا واحدا تعقد بعد دورة لجنة التنمية الاجتماعية والدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تلك السنة. وتكون المهام الرئيسية للجنة التحضيرية هي تقييم حالة الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية وتوفير التوجيه العام للعملية. ونحن نتطلع إلى مشاركة ممثلين رفيعي المستوى من ميدان التنمية الاجتماعية في مداولات لجنة التنمية الاجتماعية واللجنة التحضيرية على السواء.

ونؤيد أيضا المشاركة الكاملة للمنظمات غير الحكومية في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية وينبغي وضع الطرائق المناسبة لهذا الغرض.

السيد هاينس (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد كان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية خطوة تاريخية في جهود المجتمع الدولي لمواجهة مسألة التنمية الاجتماعية في عالم اليوم. وبالطبع، أسفرت قمة كوبنهاغن عن إعلان واسع النطاق وبرنامج عمل للتنمية الاجتماعية. وتنطوي بعض الأحكام على آثار متباينة ودرجات من الأهمية مختلفة بالنسبة لبلداننا التي تختلف مشاكلها ووسائلها. ومثل باقي البلدان، أتيحت لكندا فرصة للإعراب عن آرائها وشواغلها الخاصة في هذا الصدد لدى اعتماد وثائق كوبنهاغن في عام ١٩٩٥.

ومع ذلك، تبقى النقطة الحاسمة وهي أن مؤتمر القمة نجح في تحقيق توافق دولي في الآراء حول طبيعة التحديات الأساسية للتنمية الاجتماعية: مكافحة الفقر والبطالة والتهميش. كما حقق اتفاقا على الحاجة إلى بذل جهود وطنية ودولية عازمة للتصدي لتلك التحديات. وإن مشاركة وفدي في تقديم مشروع القرار المعروض علينا يعبر عن التزام كندا الجاد بأعمال المتابعة الفعالة لهذا التوافق من جانب الأمم المتحدة.

(تكلم بالإنكليزية)

ولا مناص من أن التنفيذ الفعال لنتائج مؤتمر القمة العالمي يجب أن يكون عملية مستمرة. وفي ضوء ذلك، أعطت الأمم المتحدة دورا هاما ومستمرا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللجانه الفنية، وبصورة رئيسية لجنة التنمية الاجتماعية. وإن من مسؤولية هذه الهيئات، التي تقودها لجنة التنمية الاجتماعية بإسهامات نشطة من وكالات منظومة الأمم المتحدة ومن الخبراء ومن ممثلي المجتمع المدني، كفالة أن يكون عمل الأمم المتحدة في

المستقبل في هذا المجال عمليا وموجها نحو تحقيق النتائج.

وستكون هذه القيادة والجهود المتواصلة من جانب لجنة التنمية الاجتماعية حيوية بنفس القدر في تشكيل وإنشاء قواعد العمل للجنة الجامعة التحضيرية التي حدد ولايتها مشروع القرار. وهذا هو أفضل ضمان لأن تحقق عملية الاستعراض في عام ٢٠٠٠ نتائج ذات قيمة عملية للسياسة المقبلة ووضع البرامج في هذا المجال. وتتعهد كندا بتقديم تعاونها لجميع أعضاء الأمم المتحدة في هذه العملية.

وفي الختام، أريد أن أغتنم هذه الفرصة كي أهنئ السفير سومافيا ووفد شيلي على الطريقة الفعالة والمتفانية التي قادوا بها الجمعية العامة في النظر في هذه المسألة. ونتطلع إلى تعاون مستمر معهم في متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي في جميع المحافل ذات الصلة.

السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، يشرفني أن أعرب عن ارتياحنا إزاء تحقيق نص بتوافق الآراء لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.55 "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية".

ونعتبر هذا نصا متوازنا بشكل جيد، يأخذ جميع العناصر اللازمة للتنفيذ الكامل والفعال لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بعين الاعتبار. وإن مجموعة السبعة والسبعين والصين، التي عملت مع المشاركين الآخرين في الفريق العامل، تعتقد أنه لك،،ي تكون العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية لعام ٢٠٠٠ ناجحة، يجب أن توفر القدر الكافي من الوقت وجميع المدخلات اللازمة من كل من الأمانة العامة ومن الحكومات من أجل تمكين اللجنة التحضيرية من إنجاز ولايتها الهامة بأسلوب مرض.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تشرع الجمعية العامة الآن في البت في مشروع القرار A/51/L.55.

وقبل البت في مشروع القرار، أود أن أعلن أن البلدين التاليين أصبحا مشاركين في تقديم مشروع القرار A/51/L.55: أوروغواي، وغواتيمالا.

السيدة ليمجوكو (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفد الفلبين أن يدرج إسمه كمشارك في تقديم مشروع القرار.

السيد شاكر بي (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نود أن نعلن أن البوسنة والهرسك تود أن تنضم إلى المشاركين في تقديم مشروع القرار.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أخذت الأمانة العامة علما بهذين الطلبين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.55؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٢/٥١).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٥٥ من جدول الأعمال

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): فيما يتصل بهذا البند من جدول الأعمال، يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أن تدرج هذا البند على جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تأجيل النظر في هذا البند وإدراجه على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٥٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٥٦ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في البوسنة والهرسك

مشروع القرار A/51/L.62/Rev.1

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تشرع الجمعية العامة الآن في النظر في مشروع القرار A/51/L.62/Rev.1.

وقبل أن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت قبل التصويت، اسمحوا لي بأن أذكر الوفود بأن بيانات تعليل التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الاتحاد الروسي، وهو يقرر موقفه بشأن مشروع القرار A/51/L.62/Rev.1 في إطار البند ٥٦ من جدول الأعمال، "الحالة في البوسنة والهرسك"، يستند أساسا على القدر الذي يعكس به النص المستخدم المرحلة الحرجة الراهنة في تسوية الحالة في البوسنة. إذ تدخل عملية تنفيذ اتفاق السلم في البوسنة والهرسك الآن مرحلة حاسمة. والمهم الآن هو تعزيز التقدم الذي تحقق بالفعل ووضع أولويات لخطوات التنفيذ المقبلة.

وقد اعتمد مجلس الأمن في الأسبوع الماضي، مسترشدا بهذه الاعتبارات، قراره ١٠٨٨ (١٩٩٦)، الذي يعطي دفعة جديدة للمرحلة المقبلة في تنفيذ المجتمع الدولي لعملية السلام. ولسوء الحظ، نلاحظ أن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة الآن، على عكس الصياغات الواضحة في قرار مجلس الأمن ١٠٨٨ (١٩٩٦)، يتضمن صياغة غير واضحة وغير محددة. وتعتبر بعض أحكامه مفصلة للغاية، وعلى سبيل المثال، الصياغة المستخدمة فيما يتعلق بالمحكمة الدولية، بينما لم تذكر جوانب أخرى من الحالة أصلا.

وتوجد بعض أحكام غير واضح لنا مرماها، منها على سبيل المثال، الترحيب بإقامة ائتلاف العودة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. ولا يشير النص المتعلق بعودة اللاجئين إلا إلى عودتهم الطوعية إلى ديارهم الأصلية، ولا يشير إلى اعادة توطينهم في أماكن يختارونها.

ونعتقد، على العموم، أنه نظرا لأن مجلس الأمن يبقي المسألة قيد نظره، فلا توجد حاجة لاعتماد الجمعية العامة مشروع قرار بشأن هذا البند؛ وكان يمكن ببساطة إرجاء النظر في البند إلى الدورة الثانية والخمسين. لهذا السبب لم نؤيد منذ البداية قيام الجمعية العامة بالبت في مشروع القرار هذا.

وفي الوقت نفسه، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن مقدمي المشروع أحدثوا في نهاية المطاف تغييرات كبيرة في مشروع القرار السابق الذي كان منحازا وغير مقبول. لذلك، فإن الوفد الروسي على استعداد الآن للامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/51/L.62/Rev.1.

أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار، أصبحت البلدان التالية ضمن مقدمي مشروع القرار A/51/L.62/Rev.1: غيانا ولختنشتاين وهولندا.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجرى تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس،، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي،

دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
لا أحد.

الممتنعون:
بيلاروس، الاتحاد الروسي.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٤٩ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٢٠٣/٥١).

[بعد ذلك ابلغ وفدا أذربيجان والرأس الأخضر الأمانة العامة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.]

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٥٦ من جدول الأعمال.

البند ١٦٣ من جدول الأعمال

منح مركز المراقب في الجمعية العامة للمحكمة الدولية لقانون البحار

مشروع القرار A/51/L.56

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل المانيا كي يقوم بعرض مشروع القرار A/51/L.56.

السيد هانزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أقوم اليوم بعرض مشروع القرار المعنون "منح مركز المراقب في الجمعية العامة للمحكمة الدولية لقانون البحار"، مثلما يرد في الوثيقة A/51/L.56. وبالاضافة إلى المقدمين الواردة أسماؤهم في تلك الوثيقة، فإن مشروع القرار تقدمه أيضا البلدان التالية: أوروغواي، بولندا، تونس، الجزائر، جزر القمر، زامبيا، زمبابوي، سورينام، فييت نام، الكويت، ماليزيا، موناكو، ميانمار، نيجيريا.

إن مشروع القرار هو استجابة لقرار اتخذ في الدورة الخامسة لاجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، من أجل السعي إلى منح مركز المراقب للمحكمة، ولقرار يتصل بالموضوع اتخذته المحكمة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وكما يعلم الأعضاء، فإن المحكمة الدولية لقانون البحار هي مؤسسة أنشئت من أجل تسوية النزاعات بالوسائل السلمية بما يتفق مع الفقرة ٣ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، ووفقا للجزء الخامس عشر والمرفق السادس لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. تتصل أنشطتها اتصالا وثيقا بالأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة في ميدان قانون البحار وشؤون المحيطات، وهو ميدان تقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة فيه بدور الأمانة للدول الأطراف في الاتفاقية.

وتحتاج المحكمة، بوصفها المؤسسة المركزية المنشأة بموجب الاتفاقية لتسوية النزاعات سلميا، إلى أن

تكون على علم بجميع التطورات المتعلقة بالمحيطات وبالمبادئ العامة لتسوية النزاعات سلميا التي تتطرق إليها أعمال الجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، فإن عمل المحكمة سيسهم في تطوير قانون البحار وفي المبادئ العامة لتسوية النزاعات سلميا؛ ولعل الجمعية العامة ترغب في أخذ هذه التطورات بعين الاعتبار في عملها أيضا. ومنح مركز المراقب للمحكمة في الجمعية سيعزز تعزيزا كبيرا هذا التدفق للمعلومات المفيدة للغاية، مثلما هي الحال بالنسبة لمحكمة التحكيم الدولية. من جانب آخر، فإن محكمة العدل الدولية في لاهاي هي جهاز تابع للأمم المتحدة وهو يستفيد بالتالي بصورة تلقائية من المزايا التي ينبغي لمحكمة قانون البحار أن تحصل عليها من خلال منحها مركز المراقب.

وإنني أشعر بالتشجيع إزاء تأييد الوفود الواسع الذي لقيه طلب المحكمة منحها مركز المراقب في الجمعية العامة. إن منح مركز المراقب أمر ضروري لفعالية عمل المحكمة، وهي المؤسسة المركزية المنشأة بموجب الاتفاقية لتسوية المنازعات سلميا. لذلك أرجو من الجمعية العامة أن تنظر في مشروع القرار هذا نظرة تأييد.

السيد سيلفستر (بليز) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يعتز بلدي بليز اعتزازا كبيرا بأن يكون أحد الوفود التي يجاوز عددها ٦٠ وفدا المؤيدة للطلب الذي يجري النظر فيه: بمنح المحكمة الدولية لقانون البحار مركز المراقب لدى الجمعية العامة.

وقرار المحكمة بالتماس مركز المراقب يتفق مع القرار المتخذ في الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الذي عقد في نيويورك في تموز/يوليه الماضي. وقد منحت المحكمة شخصية قانونية. وهي مؤسسة أنشئت لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والجزء الخامس عشر من اتفاقية قانون البحار. وهي تمارس الاختصاص على المسائل التي تنظمها اتفاقية قانون البحار فيما يتصل بالمسطحات البحرية التي تغطي زهاء ٧٠ في المائة من كوكبنا.

وولاية المحكمة تشمل موضوعات من قبيل ترسيم الحدود، وحفظ البيئة البحرية، والتعدين في قاع البحار والمحيطات خارج حدود الولاية الوطنية، ومصائد الأسماك. كذلك فإن أنشطة هذه المؤسسة الجديدة يمكن اعتبارها أنشطة مكملة لجهود الأمم المتحدة في ميدان قانون البحار وشؤون المحيطات. ويمكن تحقيق فائدة متبادلة من اشتراكها في مداولات الجمعية العامة بشأن هذه المسائل. ولا شك أن الأمم المتحدة محفل لتبادل الأفكار والموارد والاتجاهات. وبما أن المحكمة تحكم في العديد من المنازعات المتصلة ببحار الأرض ومحيطاتها، لا بد أن يتاح لها التفاعل مع هذا المحفل.

والمحكمة، بوصفها جهازا قضائيا، تؤدي وظائف هامة فيما يتصل بتسوية المنازعات وحفظ السلام والاهتمامات ذات الصلة. ولهذا تحتاج إلى الوصول الميسر إلى المعلومات والوثائق ومناقشة المسائل موضع النظر في هيئات مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجان والأفرقة العاملة ذات الصلة، وبطبيعة الحال، فإن أعمال اللجنة السادسة ومختلف الهيئات القانونية الأخرى هي موضع اهتمام المحكمة.

وبوصفها كيانا يتمتع بهيكل إداري كامل فإن المحكمة ستلتمس دونما شك التفاعل مع الهيئات الإدارية في الأمم المتحدة. ولهذا تود أن ترقب عن كثب أعمال اللجنة الخامسة والهيئات ذات الصلة.

ويقتضي طابع الترابط بين أعمال المحكمة وأعمال الأمم المتحدة إنشاء صلة رسمية بينهما. وخلال فترة البداية الحاسمة هذه، فإن تعاون الأمم المتحدة ودعمها للمحكمة الدولية لقانون البحار أمر ذو أهمية حيوية. ولهذا نرجو اعتماد مشروع القرار المعروض علينا بتوافق الآراء.

السيد ويلموت (غانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسر وفد غانا أن يكون أحد مقدمي مشروع القرار A/51/L.56 الذي يدعو المحكمة الدولية لقانون البحار إلى الاشتراك في دورات الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب.

إن المحكمة الدولية لقانون البحار عنصر رئيسي في النظام الجديد للمحيطات الذي أنشأته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وبوصفها محفلا للتسوية القضائية فإنها ستكون جهازا حيويا لتسوية المنازعات بالوسائل

السلمية، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والجزء الخامس عشر من اتفاقية قانون البحار.

والمحكمة مفوضة، على وجه التحديد، بأن تعالج، ضمن جملة أمور، الكثير من المسائل العلمية والتكنولوجية ذات الصلة، بما فيها التلوث والبيئة ومصائد الأسماك والتعدين في قاع البحار العميقة وترسيم الحدود. وتوقعات المجتمع الدولي من المحكمة، مع تهيئها للنهوض بمهامها، تجعل من الضروري والملح منح المحكمة مركز المراقب لدى الجمعية العامة. ونرى أن هذا المركز من شأنه أن يفيد المحكمة من الموارد والأفكار والاتجاهات داخل الأمم المتحدة الأمر الذي يزيد من فاعلية المحكمة في جميع الأوقات.

وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة المحكمة الدولية لقانون البحار تكمل أنشطة الأمم المتحدة في عدد من المجالات، ولا سيما لأن الأمين العام يعمل أيضا بوصفه منسقا للاتفاقية، وفي ثنايا هذه العملية يقوم بدور الوسيط للتعاون والوئام والتنسيق. وعملا على تعزيز النمو والدعم المستمرين للأنشطة المتداخلة التي تقوم بها الهيئتان، فمن الضروري منح المحكمة مركز المراقب لدى الجمعية العامة. وسيتسق هذا أيضا مع منح مركز مماثل من قبل لمحكمة التحكيم الدائمة وللسلطة الدولية لقاع البحار.

لكل هذه الأسباب تؤيد غانا مشروع القرار بمنح المحكمة الدولية لقانون البحار مركز المراقب لدى الجمعية العامة. وتحث على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد فيرارين (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تود إيطاليا أن تعرب عن تأييدها الكامل لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.56 بشأن منح المحكمة الدولية لقانون البحار مركز المراقب لدى الجمعية العامة. وبلدي أحد متبني مشروع القرار هذا.

إن إنشاء المحكمة الدولية لقانون البحار، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، يمثل حدثا ذا أهمية فائقة في ضمان تفسير موحد لقواعد القانون الدولي في هذا المجال، وبصفة عامة بالنسبة للتسوية السلمية للمنازعات بين الدول. وفي هذا الصدد، فإن اشتراك المحكمة في أعمال الجمعية العامة بصفة مراقب يمثل أداة جوهرية في فعالية أداء المحكمة للوظائف المناطة بها.

والآن وبعد أن احتفل بافتتاح المحكمة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، اسمحوا لي، نيابة عن إيطاليا، أن أتقدم لجميع أعضاء وموظفي المحكمة بأطيب التمنيات بعمل طيب مثمر. إن جميع أعضاء المحكمة يتمتعون بصفات مهنية وشخصية رائعة ونحن نعتز اعتزازا كبيرا بأن المحكمة بها استاذ إيطالي هو البروفيسور توليو تريفيس الذي يشغل وظيفة قاض وأن أحد الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة، وهو السفير إدوارد لانغ، ممثل بليز، يحتل مقعدا كعضو في المحكمة. ونحن على ثقة من أن المحكمة، بفضل إسهام كثيرين من أمثال تلك الشخصيات الممتازة، ستكون على مستوى توقعاتنا جميعها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة حول هذا البند. وننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/51/L.56.

أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا لتعليل تصويتها قبل البت في مشروع القرار. هل لي أن أذكرها بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها؟

السيدة بيكل (تركيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لا تعترض تركيا على مشروع القرار المعروض علينا، المعنون "منح المحكمة الدولية لقانون البحار مركز المراقب لدى الجمعية العامة". ولكن حيث أن المحكمة هيئة أنشئت بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن تركيا تود أن تكرر موقفها بشأن الاتفاقية لتسجيله في المحضر.

إن تركيا تؤيد هدف الاتفاقية الداعي إلى إقامة نظام للبحار قائم على مبدأ المساواة تقبل به جميع الدول. ولكن الاتفاقية لا تراعي بصورة كافية الموقع الجغرافي الخاص لبعض البلدان، وبالتالي فهي ليست قادرة على تحقيق توازن مقبول بين المصالح المتضاربة. وعلاوة على ذلك، لا تتيح الاتفاقية تسجيل التحفظات على أحكام بعينها. ومع أننا نوافق على المضمون العام للاتفاقية وعلى معظم أحكامها، فإننا لا نستطيع الانضمام إليها بسبب أوجه

القصور الخطيرة هذه. ولهذا فإن قبولنا لمشروع القرار A/51/L.56 لا يغير بأي حال من الأحوال موقفنا من الاتفاقية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في تعليل التصويت قبل التصويت. وستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/51/L.56.

وأود أن أبلغ الجمعية بأنه منذ تقديم مشروع القرار A/51/L.56 انضمت بنن إلى قائمة مقدميه.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/51/L.56؟

اعتمد مشروع القرار A/51/L.56 (القرار ٥١/٢٠٤).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): وفقا للقرار المتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للسيد غريتا كومار تشيتي، مسجل المحكمة الدولية لقانون البحار.

السيد تشيتي (المحكمة الدولية لقانون البحار) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن المحكمة الدولية لقانون البحار، أسجل عرفاننا مع التقدير لقرار الجمعية العامة منح المحكمة مركز المراقب. وأود أن أعرب عن امتنان رئيس المحكمة، السيد توماس مينسه، وباقي قضاة المحكمة، وامتناني الشخصي بوصفي مسجل المحكمة، على هذه المبادرة التي اتخذتها المانيا، وعلى تأييد الدول الأعضاء لإدراج البند المعنون "منح المحكمة الدولية لقانون البحار مركز المراقب لدى الأمم المتحدة" في جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين. وأود أيضا أن أشكر ممثلي الدول الـ ٥٩ التي قدمت مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.56، الذي اعتمدته الجمعية توا، والدول التي شاركت فيما بعد في تقديمه. ويدعو هذا القرار المحكمة إلى الاشتراك في دورات الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب.

إن صون السلم والأمن الدوليين هو أحد المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة الواردة في الميثاق. وإن النظام القانوني الذي أقامته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الذي أنشئت بموجبه المحكمة، يقوم على نفس القواعد الراسخة في ميثاق الأمم المتحدة. وستضطلع المحكمة بدور هام في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بما يتفق مع الفقرة ٣ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، ووفقا للجزء الخامس عشر من الاتفاقية. وهي تعمل على تشجيع الدول الأطراف، حسبما تقتضيه التزاماتها بموجب الفقرة ٢ من المادة الثانية من الميثاق، على الوفاء بحسن نية بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها بموجب الاتفاقية وبموجب الاتفاقات الدولية الأخرى.

إن اختصاص المحكمة، كما تحدده المادة ٢١ من نظامها الأساسي الوارد في المرفق السادس عشر للاتفاقية، يشمل جميع المنازعات والقضايا المعروضة عليها وفقا لهذه الاتفاقية، وجميع المسائل المنصوص عليها تحديدا في أي اتفاق يمنح الاختصاص للمحكمة. والمحكمة هيئة من هيئات الاتفاقية وأداة منبثقة عنها، وأقيمت خصيصا للتسوية السلمية للمنازعات المتعلقة بتفسير قانون البحار الدولي الجديد أو تطبيقه. وتسعى المحكمة إلى الحفاظ على الاتفاقية وجعلها مقبولة على أوسع نطاق لتدوم للأجيال القادمة.

وتهتم المحكمة بقانون البحار وشؤون المحيطات، بما في ذلك المصائد والملاحة، والبيئة العالمية، والتنمية المستدامة، والقضايا المتصلة بالإدارة، والمسائل الأخرى ذات الصلة التي تنظر فيها الجمعية العامة. وبالتالي فإن منح المحكمة مركز المراقب له بالغ الأهمية لأنه يمكنها من الاشتراك بصفة مراقب في مداولات الجمعية العامة فيما يتصل بالمواضيع التي تهم المحكمة.

إن مشاكل الحيز المحيطي وثيقة الترابط ويلزم النظر فيها ككل، كما تنص الاتفاقية في ديباجتها. وأنشطة المحكمة مكملة في مجالات عديدة لأنشطة الأمم المتحدة، وخاصة في ميدان قانون البحار وشؤون المحيطات، الذي يضطلع فيه الأمين العام بمسؤوليات واسعة النطاق. والسلطة الدولية لقاع البحار هي المنظمة الأخرى التي أنشأتها الاتفاقية. ومن المقرر إنشاء لجنة حدود الجرف القاري في موعد قريب. وتشمل مهام الأمين العام بموجب الاتفاقية مهمة هامة هي تقديم التقارير عن التطورات المتصلة بقانون البحار. وهو يقدم هذه التقارير سنويا إلى الجمعية العامة.

وعلاوة على ذلك، فإن المحكمة، المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أجل التسوية السلمية للمنازعات، تحتاج إلى أن تكون على علم بجميع

التطورات المتصلة بالبحار وجميع المبادئ والتطورات العامة المتصلة بالتسويات السلمية وفقا للميثاق. وبالتالي، فإن قرار الجمعية العامة منح مركز المراقب لن يفيد في إقامة صلات راسخة بين المحكمة والأمم المتحدة فحسب، بل سيساعد أيضا الجمعية العامة والمحكمة على القيام بعملهما. ومن المتوخى بلورة هذه الصلات ووضعها في اتفاق علاقات بين المنظمتين.

ومرة أخرى، وبالنيابة عن المحكمة الدولية لقانون البحار، أود أن أعرب عن الامتنان لقرار الجمعية العامة بمنح مركز المراقب للمحكمة، وإنني أتطلع إلى إقامة علاقة قائمة على التعاون والتفاهم بين المحكمة والأمم المتحدة. وإنني أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للأمين العام، وللمستشار القانوني، ولشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية، على تيسير ودعم إنشاء المحكمة، مما أفضى إلى عقد دورتها الافتتاحية الرسمية يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في هامبورغ، بألمانيا، وحتى بعد ذلك.

ومن المتوقع، تمشيا مع القرار ٣٤/٥١، المتخذ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، في إطار البند "قانون البحار"، أن يستمر التعاون الوثيق بين المؤسسات الأطراف في الاتفاقية وهي: الأمم المتحدة، التي تعمل شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لها بوصفها أمانة الاتفاقية، والسلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب للأمين العام المنتخب، السيد كوفي عنان، من غانا، عن أحر تهاني رئيس المحكمة السيد توماس منساه، وقضاة المحكمة، وتهانيّ الخاصة، على انتخابه لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة وهو منصب سيزينه تقلد السيد عنان له.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٦٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٦٤ من جدول الأعمال

إعلان يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر يوما عالميا للتليفزيون

مشروع القرار A/51/L.60.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إيطاليا لعرض مشروع القرار A/51/L.60.

السيد فيرارين (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.60 بشأن البند ١٦٤ من جدول الأعمال المعنون "إعلان يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر يوما عالميا للتليفزيون". وقد شارك في تقديم مشروع القرار هذا عدد كبير جدا من البلدان. فبالإضافة إلى الـ ١٢٨ بلدا المقدمة له والمدرجة أسماؤها في الوثيقة A/51/L.60، شاركت أيضا في تقديم مشروع القرار أرمينيا، وأوروغواي، وبليز، وبنن، وبوركينا فاصو، وبيلاروس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ودومينيكا، وزامبيا، وزمبابوي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسنغافورة، والصين، وطاجيكستان، وغانا، والفلبين، وكرواتيا، وماليزيا، وملديف، وبهذا يبلغ إجمالي عدد المشاركين في تقديم مشروع القرار ١٤٧ بلدا. وأود أن أعرب عن تقدير إيطاليا العميق لجميع هذه الوفود على تأييدها القيّم.

منذ ثلاثة أسابيع، في ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، انعقد أول منتدى عالمي للتليفزيون في الأمم المتحدة، وقد نُظّم على نحو مشترك من جانب إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة وهيئة التليفزيون الحكومية في إيطاليا والحكومة الإيطالية، ومولته إيطاليا بالكامل. وللمرة الأولى في تاريخ هذه المنظمة، اجتمعت شخصيات إعلامية قيادية من القطاعين الخاص والعام برعاية الأمم المتحدة لمناقشة الأهمية المتزايدة للتليفزيون في عالم اليوم المتغير والنظر في الكيفية التي يمكنه بها تعزيز تعاونها في المستقبل. وفي الإعلان الختامي للمنتدى العالمي للتليفزيون، اعتبر هذا الحدث حدثا تاريخيا. وكان حقا تجمعا تاريخيا، إذ حضره أكثر من ١٤٠ ممثلا ينتمون إلى الأوساط الإذاعية، ويمثلون أكثر من ٥٠ دولة.

ونعتقد أن إيطاليا، بتنظيمها وتمويلها للاجتماع، إنما تسهم على نحو ملموس في إنشاء حلقة وصل مفيدة للغاية بين منظومة الأمم المتحدة والمذيعين في جميع

أنحاء العالم. والآن من الأهمية بمكان ألا نفقد الزخم وأن نبني على هذا الإنجاز.

وقد أيد المشاركون في المنتدى فكرة إقامة يوم عالمي للتليفزيون، يحتفل به سنويا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، ويتسم بالمبادلات العالمية لبرامج التليفزيون التي تركز بصفة خاصة على قضايا السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التبادل الثقافي. وسيكون هذا اليوم الخاص مرتبطا ارتباطا وثيقا بتنظيم الدورات المقبلة للمنتدى العالمي للتليفزيون، لأن الأخير سيعقد في آن واحد مع يوم التليفزيون، مما يعزز بقدر كبير الرؤية العامة للمنتدى. واسمحوا لي أن أوضح هنا بأن إيطاليا والبلدان الأخرى تنظر في تنظيم منتدى ثان من نفس النوع في الخريف المقبل.

واستجابة لهذا النداء، قررت إيطاليا تقديم مشروع قرار. وفي رأينا، أن عقد المنتدى وإعلان يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر يوما عالميا للتليفزيون يعتبران الخطوة الأولى صوب إنشاء منتدى دائم برعاية الأمم المتحدة لمناقشة المسائل المتصلة بالأهمية المتنامية للتليفزيون ونحن على عتبة قرن جديد، واسمحوا لي بأن أحدد هنا أن كلمة تليفزيون، في هذا السياق العريض جدا، ليست مجرد إشارة إلى تليفزيون اليوم، بل على الأصح هي إشارة إلى الدور الذي سيؤديه التليفزيون في المستقبل كأداة قوية للإعلام والاتصال الفردي والعالمي، والتبادل الثقافي والاجتماعي، لجميع البلدان وجميع الأفراد في العالم.

وإن مشروع القرار الذي توشك الجمعية العامة أن تبت فيه، يحظى بتأييد قوي وواسع من جانب الدول الأعضاء. وكما أوضحت بالفعل، فقد شارك فيه ١٤٧ بلدا، ويمثل هذا العدد أكثر من ثلاثة أرباع العضوية الكاملة. ويعتبر هذا دليلا واضحا على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لهذه المبادرة، فضلا عن الاهتمام الذي أثاره منتدى التليفزيون العالمي فيما بينها.

ولهذه الأسباب جميعها، نأمل أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد ليغال (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد فرنسا أن ينضم إلى وفد إيطاليا في توصية الأعضاء باعتماد مشروع القرار A/51/L.60.

إن القرار المتعلق بتخصيص يوم في السنة للاحتفال باليوم العالمي للتليفزيون سيمثل الذكرى السنوية للمنتدى الهام الذي عُقد في ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر بمبادرة من حكومة إيطاليا. وقد يظن البعض أن هذا مجرد يوم احتفالي تذكاري آخر شأنه شأن الأيام الأخرى؛ وقد يظن البعض أن هناك الكثير من هذه الأيام. ولكن هذا ليس هو رأي وفدي.

والمبادرة المتخذة في ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر تفتح الباب أمام تعاون ينبغي استكشافه. ومن المهم الاستمرار في المبادلات التي بدئ بها في ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن الأهمية بمكان أن نفعل هذا لسببين: أولا، بالنسبة للأمم المتحدة، لأنه من الضروري أن تُعرف المنظمة على نحو أفضل من خلال الواسطة الإعلامية التي يمثلها التليفزيون؛ وثانيا، بالنسبة للتليفزيون العالمي نفسه، من المفيد الانفتاح أمام المزيد من المسائل المتعددة الأطراف، والتعاون على أساس من المساواة ورفض السيطرة من جانب واحد وإعطاء رسائل غير متوازنة.

إن التعاون بين التليفزيون والأمم المتحدة ينبغي أن يخدم التليفزيون والأمم المتحدة كليهما. لهذا السبب أؤيد بقوة البيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا للتو، ولهذا السبب آمل في أن يعتمد النص.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا الى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/51/L.60. وأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتاتهم قبل التصويت.واسمحوا لي بأن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بمدة عشر دقائق وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيدة تشامبرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سيمتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار A/51/L.60 الذي يُعلن يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر يوما عالميا للتليفزيون. إن هذا الإعلان هو في أفضل حال صرف للوقت والطاقة تدور حوله الشكوك. فهناك قرارات أخرى للجمعية العامة تعالج المسائل الموضوعية المحيطة بالاتصالات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة، ولا يوجد بالتأكيد نقص في

التفويضات التي تفصّل كيفية نشر المعلومات المتعلقة بالبرامج والسياسات وماهيتها.

ومن غير ريب، أننا إذا أردنا أن نسلم بالأهمية العالمية للتليفزيون، فكيف يسعنا أن نتجاهل مبرر وجود واسطة الإعلام هذه وقيمتها المركزية ألا وهي: تيسير التدفق الحر وغير المراقب للمعلومات والأفكار باتجاه الناس العاديين حول العالم. وأي يوم احتفالي لا يكون هذا المفهوم مبدأه التنظيمي إنما يجازف بإسباغ الشرعية على الذين يسيئون استخدام التليفزيون بجعله أداة للقمع والسيطرة.

وأخيرا، ألاحظ أيضا أن مشروع القرار هذا لم ينظر فيه حسب الإجراء المتبع، أي القيام بإجراء مناقشة كاملة لقضايا من هذا القبيل وتبادل الأفكار بشأنها الأمر الذي كان سيؤدي على الأرجح إلى إدراك أن مشروع القرار هذا لا لزوم له ولا ضرورة.

إنني أحث الآخرين على الانضمام إلينا في إظهار عدم تأييدهم لمشروع القرار هذا.

السيد زاغمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): سنصوت بعد قليل على مشروع القرار A/51/L.60 الذي تعلن فيه الجمعية العامة يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر يوما عالميا للتليفزيون، وذلك احتفالا بذكرى اليوم الذي انعقد فيه أول منتدى عالمي للتليفزيون.

ومع أن هولندا ترى أن المنتدى كان اجتماعا هاما ومفيدا بالفعل، فإننا لا نرى في مشروع القرار المعروض علينا اليوم اقتراحا جيدا. والأسباب التالية تدعم رأينا.

ففي حين تحاول الوفود طوال السنوات القليلة الماضية ترشيد إجراءات الأمم المتحدة والتخلص من القرارات الأقل أهمية، فإن تقديم مشروع القرار الحالي يسير في الاتجاه المعاكس تماما. فمشروع القرار لا يعالج مسألة على درجة من الأهمية كي تقوم الجمعية العامة بمناقشتها. وفي الوقت الذي تناقش فيه الأمم المتحدة مسائل من قبيل البوسنة وزائير فهي تضيف ما يسمى بيوم خاص آخر الى قائمة الأيام التي يبدو أن لا نهاية لها، وفائدتها مشكوك فيها في أغلب الأحيان.

وعلاوة على ذلك، يمكن اعتبار الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار وكأنها تطلب الى الحكومات الأعضاء أن يكون لها تأثير في مضامين البرامج التليفزيونية. وهذا ضد قيمنا ومعتقداتنا الأساسية. إذ لا ينبغي أن يكون للحكومات هذا الحق.

لهذه الأسباب، لن تؤيد هولندا مشروع القرار الحالي وستمتنع عن التصويت عليه.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد رحّبنا بالمنتدى العالمي للتليفزيون الذي حضره الى جانب أشخاص آخرين ممثلون رفيعو المستوى عن التليفزيون الألماني. وكان حدثا مفيدا. ومع ذلك، لدينا مشاكل مع مشروع القرار المعروض علينا لثلاثة أسباب.

أولا، يوجد بالفعل ثلاثة أيام للأمم المتحدة تُعنى بمواضيع مشابهة وهي: اليوم العالمي لحرية الصحافة؛ واليوم العالمي للاتصالات؛ واليوم العالمي للإعلام المتعلق بالتنمية. وليس من المجدي كثيرا إضافة يوم آخر. والواقع، مثلما أشار إليه بحق ممثلا الولايات المتحدة وهولندا، إنه يناقض الجهود التي تبذلها أغلبية كبرى من الدول الأعضاء لتحسين جدول أعمال الجمعية العامة وخفض عدد البنود.

وثانيا، مثلما نعرف جميعا، فإن التليفزيون ليس سوى وسيلة واحدة من وسائل الإعلام وواسطة إعلام لا تتوفر لأغلبية كبيرة من سكان العالم إمكانية التوصل إليها: أي الأغلبية الفقيرة من سكان العالم التي قام السفير سومافيا، ممثل شيلي، بوصف احتياجاتها ومشاكلها ببلاغة فائقة وتأسّف لها عندما عرض مشروع القرار A/51/L.55 بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويمكن لتلك الأغلبية الواسعة أن تنظر ببساطة الى اليوم العالمي للتليفزيون باعتباره يوما للأغنياء. فهي لا تستطيع الوصول الى التليفزيون. وهناك وسائط إعلام أهم، وهنا أذكر الراديو بصورة خاصة. ونعتقد أنه من الأهم تعزيز دور وسائط الإعلام تلك بدلا من التليفزيون.

وثالثا، إن الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار، مثلما أشار إليه ممثل هولندا، أقل ما يقال فيها إنها غامضة

وتسبب القلق، إذ قد تكون لها آثار سلبية على حرية الصحافة. وحرية الصحافة مبدأ أساسي في الدستور الألماني. ولا يمكننا أن نقبل بأي نص من شأنه أن يلقي ظلالا من الشك على ذلك المبدأ.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا الى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/51/L.60.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

نبدأ الآن عملية التصويت.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، جمهورية البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، دومينيكا، اكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، فيجي، فرنسا، غابون، جورجيا، غانا، غرينادا، غينيا - بيساو، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
لا أحد.

الممتنعون:
الجمهورية التشيكية، الدانمرك، فنلندا، ألمانيا، هايتي، اليابان، هولندا، النرويج، السويد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار A/51/L.60 بأغلبية ١٤١ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع ١١ عضوا عن التصويت (القرار ٢٠٥/٥١).

بعد ذلك أبلغ وفدا جيبوتي وهايتي الأمانة العامة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين لمشروع القرار.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثلة كوبا التي تود أن تدلي ببيان في معرض تعليل التصويت. واسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة كويتو ميليان (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): صوت وفد كوبا مؤيدا مشروع القرار الذي عرضه وفد إيطاليا لأنه يرى أن هناك ميزة حقيقية في الروح التي ينطوي عليها مشروع القرار هذا. ويرى وفد كوبا أن إعلان اليوم العالمي للتلفزيون من شأنه، بل ينبغي له، أن يخدم أولا وقبل كل شيء، تشجيع علاقات الصداقة والاحترام والتعاون بين جميع دول وأمم العالم وتشجيع

التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب. ووفدنا يتفهم هدف الاقتراح الإيطالي. غير أننا نرى أن مضمون مشروع القرار لا يعبر عن بعض مبادئ الإعلام وحرية الصحافة والتعبير.

نحن نعتقد أن إعلان اليوم العالمي للتلفزيون ينبغي أن يمثل نقطة انطلاق أيضا وفرصة للتفكير في تلك الشعوب والأمم التي لا تعرف حتى ما هو التلفزيون، وكذلك للتفكير في تلك الشعوب التي ليس لها قِبل بالوصول إلى تدفق متوازن للمعلومات، وكذلك الشعوب التي تخضع لبث تلفزيوني يُقصد به تقويض سلامتها الإقليمية وسيادتها ونظامها السياسي والاجتماعي الذي اختارته بحرية، وهو بث تلفزيوني يعد انتهاكا لأبسط قواعد المعاهدات في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية.

لهذا فإن وفد كوبا يكرر الإعراب عن أن تصويته تأييدا لمشروع القرار المعروض المقدم من إيطاليا يعني، قبل كل شيء، الثقة في أن اليوم العالمي للتلفزيون سيكون باعثا على إبراز وتشجيع فكرة أن التلفزيون ينبغي أن يكون دائما لمصلحة المقهورين والمحتاجين وليس فقط لمصلحة الدول الغنية والقوية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في معرض تعليل التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٦٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

تقارير اللجنة السادسة

البند ١٤٤ من جدول الأعمال

اتفاقية بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية

تقرير اللجنة السادسة (A/51/624)

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/733)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ١٢ من تقريرها.

ويرد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار في الوثيقة A/51/733.

وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار بدون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٦/٥١).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، التي ترغب في الإدلاء ببيان لتعليل موقفها. واسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت أو المواقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة شامبرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): انضمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توافق الآراء بشأن البند ١٤٤ من جدول الأعمال، وستنضم أيضا إلى توافق الآراء بشأن البنود ١٤٧ و ١٥٠ و ١٥١ وأية آثار في الميزانية البرنامجية تترتب على هذه البنود، على أساس الفهم بأن اللجنة الخامسة ستخفض ١٥ أسبوعا من فترة الاجتماعات التي حجزتها لعام ١٩٩٧ وأن احتياجات خدمات المؤتمرات الخاصة بهذه البنود ستلبى ضمن الـ ١٥ أسبوعا المخصصة للجنة الخامسة. وسيعاد تخصيص وقت الاجتماعات المتخلّى عنه لتلبية احتياجات خدمات المؤتمرات اللازمة لهذه البنود بحيث يمكن استيعابها ضمن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ البالغة ٢,٦٠٨ بليون دولار. والولايات المتحدة ستسعى جاهدة للحصول على تأكيد من اللجنة الخامسة لهذا التفاهم واستيعاب كل الإضافات المحتملة في الميزانية ضمن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ البالغة ٢,٦٠٨ بليون دولار.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٤ من جدول الأعمال.

تقرر ذلك.

البند ١٤٧ من جدول الأعمال

إنشاء محكمة جنائية دولية

تقرير اللجنة السادسة (A/51/627)

رسالة من رئيس لجنة المؤتمرات (A/51/721)

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/733)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ١٠ من تقريرها.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ من رئيس لجنة المؤتمرات، صادرة بوصفها الوثيقة A/51/721 تتصل بمشروع القرار.

ويرد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية على مشروع القرار في الوثيقة A/51/733.

وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار دون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٧/٥١).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٤٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٥٠ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة

تقرير اللجنة السادسة (A/51/630)

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/733)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ستبت الجمعية الآن في مشروعي القرارين اللذين أوصت بهما اللجنة السادسة في الفقرة ١٤ من تقريرها.

وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار الأول، بعنوان "تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات"، دون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٨/٥١).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): مشروع القرار الثاني هو بعنوان "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة".

ويرد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار الثاني في الوثيقة (A/51/733).

وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار الثاني بدون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار الثاني (القرار ٢٠٩/٥١).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٥٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٥١ من جدول الأعمال

التدابير الرامية الى القضاء على الإرهاب الدولي

تقرير اللجنة السادسة (A/51/631)

تقرير اللجنة الخامسة (A/51/733)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ستنظر الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة السادسة في الفقرة ١١ من تقريرها.

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في شرح مواقفهم قبل البت في مشروع القرار.

السيد حمدان (لبنان) إن موقف لبنان من هذه المسالة يتمثل في مبدأين ثابتين: أولا، إن الإرهاب آفة خطرة تشكل تهديدا كبيرا للمجتمعات الديمقراطية. وينبغي بالتالي مكافحتها، مثلها مثل الجريمة المنظمة. ولبنان ضد الإرهاب في مختلف أشكاله وصوره.

ثانيا، لكن ينبغي تحديد مفهوم الإرهاب تحديدا سليما، إذ يجب التمييز بين الأعمال الإرهابية المحض والأعمال القتالية الهادفة الى تحرير الأرض ومقاومة جيوش الاحتلال، ويجب التمييز بين العنف الذي يمارس ضد المدنيين لأهداف سياسية أو عنصرية أو دينية، وبين الأعمال الحربية التي تمارس ضد قوات مسلحة عدوة تحتل أرض الوطن. وذلك حق مشروع للشعوب لاستعادة الحرية والسيادة والاستقلال.

وانطلاقا من هذين المبدأين الثابتين، يرحب لبنان بالدعوة الى مؤتمر دولي لتحديد مفهوم موحد للإرهاب، ويؤكد على حقه في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في جنوب لبنان والبقاع الغربي، ويذكر بالمجازر الإرهابية التي ارتكبها الجيش الاسرائيلي بحق المدنيين هناك وآخرها مجزرة قانا، ويجدد تأييده لكافة التدابير الرامية الى مكافحة الإرهاب، وتنفيذ الاتفاقات الدولية القائمة بهذا الشأن، وتوطيد التعاون الدولي في هذا المضمار. كما يركز لبنان على ضرورة معالجة الأسباب في هذا الإطار وليس فقط شجب النتائج وفرض العقوبات.

السيد زانغ كينغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): قبل أن تبت الجمعية العامة في مشروع القرار المتعلق بالبند المعنون "التدابير الرامية الى القضاء على الإرهاب الدولي"، يود وفد الصين أن يدلي بما يلي:

قبل البت في مشروع القرار المتعلق بهذا البند في اللجنة السادسة أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة، أشار وفد الصين الى أنه لن يشارك في البت في مشروع القرار وأدلى ببيان في هذا الصدد، شرح فيه موقف الوفد الصيني وطلب إدراجه في المحضر.

وعلى أساس الأسباب ذاتها التي ذكرناها بوضوح في ذلك البيان، فإن وفد الصين لن يشارك اليوم في نظر الجمعية العامة في مشروع القرار، ويطلب أن يدرج بيانه هذا في محضر الجلسة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في شرح المواقف.

ستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة السادسة في الفقرة ١١ من تقريرها باعتماده.

ويرد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المالية المترتبة في الميزانية على مشروع القرار في الوثيقة A/51/733.

وقد اعتمدت اللجنة السادسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٥١/٢١٠).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في شرح مواقفهم من مشروع القرار المعتمد توا.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): لقد انضم وفد بلادي الى التوافق في الآراء حول مشروع القرار A/C.6/51/L.15/Rev.1، وذلك في ضوء فهمنا الذي سنوضحه فيما يلي.

أولا، إن الإشارة الى القرار ٤٩/٦٠ الذي يشير في الفقرة الأولى من ديباجته الى القرار ٤٦/٥١ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ إنما هي إشارة الى القرار ٤٦/٥١ وإلى جميع فقرات ديباجته ومنطوقه. ونستذكر هنا بشكل خاص الفقرات ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من ديباجة ذلك القرار.

ثانيا، إن الإشارة في الفقرة الثانية من ديباجة القرار المعتمد للتو الى الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة الوارد في القرار ٥٠/٦، وإدراج الإشارة ذاتها في الفقرة الثالثة من ديباجة مرفق القرار المذكور، إنما تؤكد على هدف هذه الإشارة المتمثل في الفقرة الثالثة من البند ١ من الإعلان والمعنون "السلام"، حيث تعيد هذه الفقرة التأكيد

"على حق جميع الشعوب في تقرير المصير، مع مراعاة الحالة الخاصة للشعوب الخاضعة للاستعمار وغيره من أشكال السيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي، والاعتراف بحق الشعوب في اتخاذ ما تراه من إجراءات مشروعة وفقا لميثاق الأمم المتحدة لإعمال حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير." (القرار ٥٠/٦، الفقرة الثالثة، البند ١)

وفي هذا الصدد، لا بد أن نؤكد بأن النضال العادل للشعوب من أجل إنهاء الاحتلال الأجنبي هو نضال مشروع وليس إرهابا. وقد أوضح هذا الفهم رئيس الفريق العامل في بيانه الذي ألقاه في الجلسة التي تم فيها اعتماد إعلان الذكرى الخمسين. وقد أكد القرار المعتمد الآن في الفقرة الثالثة من ديباجته على الاسترشاد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. أما الإشارة في هذا القرار الى المؤتمرات الإقليمية والعالمية العديدة، ومنها المؤتمر الإسلامي ومؤتمر قمة حركة بلدان عدم الانحياز، فإننا نفهمها إقرارا ضمنيا لبيانات هذه المؤتمرات كلها، وبشكل خاص الفقرات ذات الصلة بالإرهاب وتمييزه عن النضال العادل للشعوب من أجل التحرر الوطني.

وعليه فإن انضمامنا الى التوافق في الآراء كان على أساس هذا الفهم، وحرصا منا على المساعدة في التوصل الى وضع تدابير عملية تمكننا من مكافحة الإرهاب الدولي الذي ندينه ونندين جميع أشكاله ومظاهره، وإيمانا منا بضرورة مكافحة هذه الظاهرة في ضوء فهمنا المبين أعلاه.

وكان يأمل وفد بلادي أن يجد فقرة منفصلة تتطرق الى وضع تعريف واضح للإرهاب الدولي، الذي كان ينبغي أن يشير القرار إليه في إحدى فقراته وأن يجعل عملية وضع التعريف من أولى مهام اللجنة الخاصة المقرر إنشاؤها لأنه لا بد لنا، عند البدء بأعمالنا لإعداد نصوص الاتفاقيات الدولية التي نص عليها القرار المعتمد للتو، من التطرق لوضع تعريف الإرهاب. وبصدد هذا التعريف لا بد أن نؤكد على موقفنا وإيماننا بضرورة التمييز بوضوح لا لبس فيه بين الإرهاب الذي ندينه بجميع أشكاله ومظاهره وبين نضال الشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي وحقها المشروع في مقاومة هذا الاحتلال وتحرير أراضيها طبقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة وقواعد القانون الدولي.

السيد فينافيسير (لختنشتاين) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنظر الى نطاق الأعمال الإرهابية في الماضي القريب، وهو نطاق لم يسبق له مثيل، والمعاناة الإنسانية الهائلة التي تتسبب فيها، سوف يسلم الجميع بضرورة تعزيز التعاون الدولي لمكافحة هذا الوبال. وبينما نؤيد هذا الرأي تأييدا كاملا وبدون تحفظ، فإن موقف وفدي الثابت هو أن تدابير مكافحة الإرهاب الدولي لا بد أن تتخذ في إطار المراعاة الصارمة لمبادئ ومعايير القانون الدولي الحالية، ولا سيما في مجال حقوق الإنسان.

إن مختلف النصوص التي وضعت في السنوات الماضية في إطار الأمم المتحدة بشأن مسألة الإرهاب لم تف دائما بهذا المعيار. فقد اتخذت لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة، بناء على توصية اللجنة الثالثة، قرارات تنطوي على مفهوم مفاده أن الإرهابيين ينتهكون حقوق الإنسان. وما برحت وفود عديدة، بما فيها وفدنا، تعرب عن القلق إزاء هذا النهج لأنه يقوض المبدأ الأساسي الذي ينص على أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان من مسؤولية الدول، في حين نسلم بأن مسألة العناصر الفاعلة التي ليست دولا تقتضي مزيدا من الدراسة المتأنية.

واستنادا الى نفس الاعتبار القانوني، فإن وفدي لديه تحفظات تتعلق بالتأكيد المعرب عنه في الإعلان المرفق بالقرار الذي يعتبر أن جميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية تتناقض مع مقاصد ومبادئ الأمم

المتحدة، ولديه تحفظات أيضا في هذا الصدد على المفاهيم غير الواضحة تماما الواردة في الإعلان. أما فيما يتعلق بالربط بين الإعلان والاتفاقية الخاصة بمركز اللاجئين، فيعرب وفدي عن امتنانه للمقدم الرئيسي للإعلان على إدخاله فقرات توضح أن هذه الاتفاقية لا توفر أساسا لحماية مرتكبي الأعمال الإرهابية. ونود أن نبين أننا نفهم أن الإعلان لا يؤثر على تطبيق أحكام الاتفاقية، وخاصة المواد الاستثنائية والأحكام المتعلقة بمبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين.

السيد إكوارون (هولندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد انضمت هولندا الى توافق الآراء بشأن هذا القرار الذي يتضمن الإعلان المكمل للإعلان المتعلق بالتدابير الرامية الى مكافحة الإرهاب الدولي لعام ١٩٩٤.

إن حكومة هولندا ملتزمة التزاما تاما بمكافحة الإرهاب الدولي. وإن استمرار وقوع أعمال الإرهاب في جميع أرجاء العالم يبين بوضوح أن هناك كل الأسباب الموجبة لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة هذه الأعمال. ووفد هولندا من جانبه سيتعاون ويشارك مشاركة كاملة في أي جهود مجدية تبذل لكبح الإرهاب الدولي.

وسنظل نقدم للمحاكمة أي شخص يقوم بأعمال إرهابية أو يكون متورطا فيها بغض النظر عما إذا كان لاجئا أو ملتمسا للجوء السياسي. وسوف نفعل ذلك الى أقصى درجة يسمح بها قانوننا الوطني مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وبوسع هولندا أن تؤيد تأييدا كاملا ما ورد في البيان الذي أدلى به توا ممثل لختنشتاين في هذا الصدد.

وفي رأينا أن أحكام اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين لا تمثل عقبة أمام تقديم مرتكبي الأعمال الإرهابية للمحاكمة. لذلك فإن من دواعي ترحيبنا أن سحبت من الإعلان الإشارة الواضحة الى الفقرة واو (ج) من المادة ١ من الاتفاقية. وبذلك لم يتم توسيع نطاق هذه المادة الهامة. وفي الحقيقة إن ذلك لم يكن لازما أبدا. إن التطبيق الصحيح للأحكام الحالية للاتفاقية، بما في ذلك المواد ٢ و ٣٢ و ٣٣، لا يبرر أي تغيير في تفسير الفقرة واو (ج) من المادة ١ من الاتفاقية. ونحن ممتنون لواضعي مشروع القرار على موافقتهم على ذلك التغيير.

وتود هولندا أيضا أن تؤكد أن الإعلان لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على الحماية المقدمة للاجئين بموجب أحكام اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ المتعلقين بمركز اللاجئين وغير ذلك من أحكام القانون الدولي.

وسأغدو ممتنا غاية الامتنان لو سجل هذا البيان في المحضر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): **لقد استمعنا الى المتكلم الأخير في تعليل التصويت بعد التصويت.**

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٥١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): **بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في جميع تقارير اللجنة السادسة المعروضة عليها.**

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥